

دراسة في الآيات القرآنية المشكلة إعراباً (مما خالف ظاهره القواعد النحوية)

د. حسين بن عثمان الحكمي

قسم اللغة العربية وآدابها- كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية- جامعة الملك خالد

ملخص البحث :

يدور البحث حول موضوع له صلته المباشرة بالدراسات النحوية القرآنية ، خاصة فيما يتعلق بالجانب الإعرابي منه ، حيث أتت في القرآن جملة من الآيات الكريمة جرى رسم المصحف فيها مخالفاً للقاعدة النحوية العامة ، وقد يكون ذريعة للطعن في القرآن ، وادعاء للحن فيه .
والهدف من البحث إبراز جانب مهم من جوانب الإعجاز القرآني اللغوي، والكشف عن المنهج النحوي الذي صدر عن النحاة من خلال مناقشتهم للمشكل من آي القرآن، وتوجيه على قياس العربية.

و بدوري اخترت هذه الآيات وتناولتها بالدراسة والتحليل على الوجه الآتي:
ذكر الآية القرآنية، بيان الإشكال النحوي فيها، عرض لأقوال النحويين وغيرهم في تخريج الإشكال، وبيان ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، ترجيح الرأي الصائب ، من خلال ما وقفت عنده، وتيسر لي من اجتهاد.
ولقد جاءت الآيات القرآنية المختارة في هذه الدراسة في أبواب نحوية متفرقة، لكن الجامع بينها مخالفة ظاهرها لما اعتمده النحويون في قواعدهم اللغوية ، لذا رتبها كما وردت في ترتيب سور القرآن الكريم وفي نهاية الدراسة ختمت البحث قائمة مختصرة ، فيها سرد لأهم النتائج المتوصل إليها ، ثم هوامش البحث ، ومصادره.

المقدمة :

الحمد لله منزل الكتاب بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على أفصح العرب قاطبة محمد نبي الرحمة ، وعلى آله وصحبه الفصحاء النجباء .. أما بعد:

فقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب ولسانها ، فكان شرفاً لها وحفظاً مدى العصور والأزمنة ، وكان من جوانبه الإعجازية الكثيرة ما يمكن أن نطلق عليه الإعجاز اللغوي ، هذا على أن تشتمل عبارة اللغة فنونها المتعددة من نحو وصرف وبلاغة ومعاجم .. الخ.

وليس بمقدور بحث مختصر أن يلم بهذه الأنواع فيفيض في الحديث عن وجوه الإعجاز القرآني فيها، بل من الأيسر أن يتناول بعضها بالدراسة والتحليل ، وليكن الإعجاز النحوي أو سمّه الإعرابي إن شئت، فقد وردت في القرآن الكريم آيات يقرؤها أحدنا فيشكل عليه جريانها على خلاف القاعدة النحوية ، ولكنه بعد الوقوف المتأنى عليها والرجوع لمطاب إعرابها، يجد المتخصص روعة هذه اللغة، وإعجاز الكلام الرباني في حفظها. ولعل سائلاً يسأل : هل تناول علماؤنا القدامى هذا الجانب ؟ وإذا كان ذلك قد تم ، فما الفائدة المرجوة من إعادته هنا ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل المفترض أقول : إن القرآن الكريم منذ بزوغ علم النحو العربي يعد أولي مصادر التقعيد النحوي ، وقد أجمع عليه علماء اللغة والنحو على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ، ولذلك فإن علماءنا قديماً لم يدعوا آية يشكل إعرابها إلا وناقشوها وعرضوا فيها زبدة القواعد العربية . ودور البحث - هنا - اختيار تلك الآيات القرآنية التي ظاهرها يخالف القاعدة المقررة عند النحويين مخالفة صريحة ، وترك ما عدا ذلك ، ثم هو - أيضاً - يذكر أبرز ما قاله النحويون في الآيات ، مع المناقشة والتحليل ، وترجيح الرأي المناسب في المسألة ، وفقاً للسياق القرآني الكريم .

ويهدف البحث إلى التسهيل على قراء كتاب الله الكريم في معرفة وجوه إعراب هذه الآيات المشككة عليهم في ظاهرها، وأيضاً تجلية بعض وجوه إعجاز القرآن الكريم إعراباً ، وتوجيه معانيه حسب ما تقتضيه وجوه اللغة العربية .

والذي بعثني على ذلك عدا الوقوف على بعض نواحي الإعجاز اللغوي أمور :

أولاً : الاستجابة لأمر الله تعالى بفهم معاني القرآن وتدبر معانيه ، والوقوف على مبانيه ، وبيان أغراضه ، فليس المراد حفظه وسرده من غير تأمل لمعناه ولا تفهم لمقاصده ، فقال جلّ من قائل : "أفلا

يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا " [محمد، الآية: ٢٤] . وقد نسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه - "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه " (١) .

ثانياً : حاولت جمع المتفرق ، وإكمال الناقص ، وتفصيل المجمل ، إذ الأمر الذي يصنف فيه العلماء ويتطلبه من التأليف الفهماء - كما قال أبو حيان - : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومجمل قد فصل ، ومسهب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عيّن ، وخطأ قد بين (٢) .

ثالثاً : تعدد الآراء في المسألة الواحدة ، واختلاف الأنظار ، وتنوع المدارس النحوية من بصرية ، وكوفية ، وأندلسية ، ومصرية ، أمر يتطلب مقارعة الحجة بالحجة ومقارنة الدليل بالدليل ، وهو شئ يشري والبحث النحوي وبنه العقل ويفيد السامع ويغني الدارس .

رابعاً : في القرآن الكريم - وهو خارج عن طوق البشر - آيات كثيرة أشكل إعرابها على النحويين ، وذهبوا فيها مذاهب شتى ، وطرائق قدا ، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف الأحكام وتعدد النتائج ، وتنوع الأدلة وكثرة البراهين ؛ لذلك صرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها ، وقد اتضح هذا جلياً من خلال بعض الآيات التي تناولتها هذه الدراسة (وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق) .

خامساً : الاعتراف بجهود السابقين في هذا الميدان والتنويه بذكورهم والإشادة بفضلهم حتى يرد الحق إلى أصحابه ، ويعرف الفضل لذويه .

سادساً : كشف النقاب وإماطة اللثام عن المنهج النحوي الذي صدر عنهم في بيان معرض حديثهم عن هذه الآيات التي اخترتها مادة لهذه الدراسة المتواضعة ، ثم رصد سنتهم في التوجيه الإعرابي والمرتكزات التي تعلقوا بها وصدروا عنها في تقوية الوجه الإعرابي ، وكذا تضعيفه ، فالمالقي يقول في إلزام المثني الألف : " والأحسن اللغة القليلة ؛ لأنها مسموعة " (٣) ، وأبو البقاء يقول في عطف (الأرجل) على أعضاء الوضوء : " والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك " (٤) ، ويقول ابن قتيبة : " وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب الإعراب " (٥) .

سابعاً : هذا البحث - بفضل الله - لحمته القراءات القرآنية ، وفي ذلك إفساح لها وذود عنها وإشعار بفضلها ، وإنزال لها المنزلة اللائقة بها ، والمكانة التي تستحقها ، إذ لا يساويها كلام ، ولا يعدلها حديث ، ولا يماثلها نظم ، ولا يضارعها تعبير ؛ ذلك لأنها تتريل من حكيم حميد ، ثم هي أقوى نسبة ، وأصح سنداً ، وأحسن سماعاً ، وأفضل نقلاً ، من كل ما احتجوا به من كلام العرب .

مدخل : حول (ادعاء اللحن في القرآن) هناك أقوال منسوبة إلى بعض الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم - يفهم منها وقوع لحن أو خطأ لغوي في بعض آي القرآن الحكيم، ففي كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد قوله : " حدثنا معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه قال : سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله تعالى : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه، الآية: ٦٣] ، وعن قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) [النساء، الآية: ١٦٢] ، وعن قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ) [المائدة ، الآية: ٦٩] فقالت: يا ابن أخي : هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب " (٦).

قال السيوطي : وإسناده صحيح على شرط الشيخين (٧).

وفي كتاب المصاحف لأبي داود : " حدثنا عبدالله ، حدثنا المؤمل بن هشام قال : لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه ، فقال : قد أحسستم وأجلمتم ، أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها " (٨) .
وفي سياق آخر: عن عكرمة الطائي قال : لما أتى عثمان - رضي الله عنه - بالمصحف رأى فيه شيئا من لحن ، فقال : لو كان الملمي من هذيل والكتّاب من ثقيف لم يوجد فيه هذا .. (٩) .

وروي عن سعيد بن جبير - رضي الله عنه - أنه قال : " في القرآن أربعة أحرف لحن: (والصابئون) ، (والمقيمين) ، (و) فَأَصْدَقُ وَأَكْرَمُ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون، الآية: ١٠] ، (و) إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) " (١٠) .
هذا بعض ما روي في ذلك المعنى ، مما يجعل القارئ والسماع - على حد سواء- يثيرهما العجب والاستغراب في أن يكون في القرآن الحكيم لحن أو شيء منه ، بينما القرآن أنزل بلسان عربي مبين ، إليه منتهى الفصاحة والبلاغة ، (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) [فصلت، الآية: ٤٢] فكيف يظن به هذا؟ بل كيف يظن بالصحابة رضوان الله عليهم أنهم اعتقدوا ذلك؟
- مناقشة هذه الروايات :

يدرك الباحث أن مضمون الروايات المذكورة آنفاً آثار العلماء قديماً وحديثاً ، ممن تعرض لدراسة علوم القرآن وإعجازه وأسراره ؛ فمنهم من قابل ذلك بالرد والإنكار والإبطال ، ووجه إليه سهام نقده من جهات متعددة ، ولا بأس أن نلّم - هنا- بنماذج من هذا النقد ، لنقف على مدى ضعف الروايات هذه ، وبطلانها :

- الزّجاج يستبعد هذا القول :عندما استعرض الزجاج في معاني القرآن الآية الكريمة : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة .. الآية) قال : " وقال بعضهم : في كتاب الله أشياء استصلحها

العرب بألستتها ، وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جدا ؛ لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وهم أهل اللغة وهم القدوة وهم قريبو عهد بالإسلام ، فكيف يتركون في كتاب الله شيئا يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وجموعه؟ وهذا ساقط عن لا يعلم بعدهم وساقط عن يعلم ؛ لأنهم يقتدى بهم ، فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم رحمة الله عليهم ، والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب " (١١) .

- السيوطي يستبعد مجرد الظن بذلك :يقول السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) بعدما أورد شيئا من الآثار السابقة : " وهذه الآثار مشككة جدا ، وكيف يظن بالصحابة أولاً أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء ؟ ثم كيف يظن ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه ؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابتهم؟ ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ، ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره؟ ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفا عن سلف ، هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة " (١٢) .

- في نقد رواية عائشة :على الرغم مما قاله السيوطي في ما روي عن عائشة الذي يفيد أن في القرآن خطأ من الكتاب الذين كتبوا المصحف على عهد عثمان رضي الله عنه (إن إسناده صحيح على شرط الشيخين) ، إلا أن بعض العلماء يرون خلاف ذلك ، وفيما يلي مجموعة من أقوالهم في هذه الرواية :

يرى أبو جعفر الطبري أن الخطأ لو حصل في مصحفنا لوجب أن تكون بقية المصاحف مخالفة له ، إذ يقول : " قد ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب (والمقيمين الصلاة) ، وكذلك هو في مصحفه ، فيما ذكروا ، فلو كان ذلك خطأ من الكاتب ، لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف - غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه- بخلاف ما هو في مصحفنا . وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ .

مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ، ولأصلحوه بألسنتهم ، ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب . وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً أدلّ الدليل على صحة ذلك وصوابه ، وأن لا صنيع في ذلك للكاتب " (١٣)

ولما تعرض أبو حيان لتفسير وإعراب الآية الكريمة : (والمقيم الصلاة) ذكر أن ما روي عن عائشة وأبان بن عثمان من أن كُتِبَها بالياء من خطأ كاتب المصحف فلا يصح عنهما ذلك ؛ لأنهما عربيان فصيحان ، ولأن قطع النعوت أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ، ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره^(١٤) .

ومن العلماء المعاصرين الدكتور محمد أبوشهبة، حيث يرى أن هذه الرواية غير صحيحة ، ولو صحت فهي رواية آحاد ؛ بناء على قواعد المحدثين ..

وقد نصّ على ذلك في قوله : " إن هذه الرواية غير صحيحة عن عائشة ، وعلى فرض صحتها ، فهي رواية أحادية ، لا يثبت بها قرآن ، وهي معارضة القطعي الثابت بالتواتر ، فهي باطلة ومردودة ، ولا التفات إلى تصحيح من صحح هذه الرواية وأمثالها ، فإن من قواعد المحدثين أن مما يدرك به وضع الخبر ما يؤخذ من حال المروي ، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة أو الإجماع القطعي ، أو صريح العقل ، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل ، أو لم يحتمل سقوط شيء منه يزول به المخدور ، وهذه الروايات مخالفة للمتواتر القطعي ، الذي تلقته الأمة بالقبول ، فهي باطلة لا محالة " (١٥) .

أبو عمرو الداني ينقد ماروي عن عثمان :

يرى أبو عمرو الداني أن الخبر المنسوب إلى عثمان - رضي الله عنه - لا يقوم بمثله حجة ، ولا يصح به دليل من جهتين :

إحداهما : أنه مع تخليط في إسناده ، واضطراب في ألفاظه مرسل ؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ، ولا رأياه . وهذا النقد موجه إلى رواية ابن يعمر وعكرمة عن عثمان .

والجهة الثانية التي تضعف الاحتجاج بهذا الأثر عند الداني أشار إليها بقوله :

" وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه ، لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة ، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة ، فغير متمكن له أن يتولى لهم جمع المصحف ، مع سائر الصحابة الأخيار الأبرار ، نظراً لهم ، ليرتفع

الاختلاف في القرآن بينهم ، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده ، ممن لاشك أنه لا يدرك مداه ، ولا يبلغ غايته ، ولا غاية من شاهده ، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل أن يعتقد " (١٦) .

فأبو عمرو الداني يرد هذه الرواية من ناحية السند ، إذ هو ضعيف مضطرب لا تقوم بمثله حجة ، كما يردها من جهة المتن ، إذ لا يعقل أن يقرّ عثمان رضي الله عنه اللحن في كتاب الله، ويسمح ببقائه واستمراره، تتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل ، وبإمكانه تغيير ذلك ودفعه عن كتاب الله تعالى

- ابن تيمية يبطل رواية عثمان :

كما أنكروا تلك الرواية الإمام ابن تيمية؛ إذ أبطل قول من قال في المصحف لحن، وقد نقل عنه ابن هشام في شرح شذور الذهب قوله : " .. وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) لحن ، وأن عثمان- رضي الله عنه- قال : إن في المصحف لحنًا ، وستقيمه العرب بألسنتها ، وهذا خير باطل لا يصح من وجوه :

أحدها : أن الصحابة- رضي الله عنهم- كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرون اللحن في القرآن ، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته ؟

والثاني: أن العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستقيح في الكلام ، فكيف لا يستقيحون بقاءه في المصحف ؟

والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي .

والرابع : أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان - رضي الله عنهم - وأمرهم أن يكتبوه بالثاء على لغة قريش ، ولما بلغ عمر- رضي الله عنه- أن ابن مسعود - رضي الله عنه- قرأ (عتي حين) على لغة هذيل ، أنكروا ذلك عليه، وقال : أقرئ الناس بلغة قريش ، فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم ولم يترله بلغة هذيل " (١٧) .

وعلى الرغم من هذه الردود التي تؤكد إبطال المروي عن عثمان وعائشة- رضوان الله عليهما - سنداً ومتناً وعقلاً ، فإن هناك من العلماء من حاول إيجاد إجابات على ما روي من الآثار المذكورة آنفاً .

يقول ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : " وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب الإعراب فيها ، أو أن تكون غلطاً من الكاتب، كما ذكرت عائشة- رضي الله عنها - فإن

والذي يتبين لي - بعد هذا السرد - أمران : أولهما : استحالة وقوع اللحن في كلام الله ، ومعجزته إلى رسوله - صلى الله عليه وسلم - المتحدي به أساطيل البيان وأرباب الفصاحة . فلا يتصور أن يقع فيه لحن بمعنى الخطأ والغلط .

ثانيهما : الدراسة العلمية المتعمقة للروايات المذكورة سابقا ، والتي نص ظاهرها على وقوع هذا المستحيل ، تنفي وجود مثل هذا الأمر الذي يقدر في المعجزة الخالدة (القرآن الكريم) ، كما أنها تؤكد زعزعة الأقوال المنسوبة إلى عثمان وعائشة - رضي الله عنهم - بحيث نبذها لا تصمد أمام النقد العلمي ، لا من جهة السند ، ولا من جهة المتن ، ولا العقل والعادة ، وبهذا يظهر ثقافت هذه الروايات ، وبطلانها . ويبقى في الأمر مندوحة لتأويلها ، على فرض صحتها . ففيما يخص الحديث المروي عن عائشة رضي الله عنها ، فباعتبار صحة سنده ، يجاب عنه بأن معنى قولها : (أخطأوا) أي : في اختيار الأولى من الأحرف السبعة ؛ لا أن الذي كتبه من ذلك خطأ لا يجوز ، وهو ما نص عليه ابن أبي أشته ، وتابعه السيوطي .

وأما الحديث المروي عن عثمان - رضي الله عنه - فيرى بعضهم أن الحكم على إسناده بالضعف والاضطراب غير مقنع ؛ لأنه اشتهر عن عثمان - رضي الله عنه - في أكثر من رواية ، مما يدل على أن أصله قد يكون صحيحاً^(٢٣) . ويجاب عنه بأن المراد تقرير الحقيقة التي مؤداها أن القراءة مرجعها الرواية والنقل ، وأن الرسم قد يختلف مع القراءة ، فالعبرة حينئذ بالقراءة ، لا بالرسم ، وعليه فإن عثمان - رضي الله عنه - أطلق عليه لحنًا حينما رأى أن هذه الحروف تختلف عن القراءة ، ولم تقلقه ؛ لأنه يثق أن العرب لا يقرأون بالرسم ، وإنما يقرأون بالرواية والنقل ؛ ولذلك قال أبو عمرو الداني : " وأما قول عثمان : لو كان الملمي من هذيل والكاتب من ثقيف لم توجد فيه هذه الحروف ، فمعناه : أي لم توجد فيه مرسومة بتلك الصور المبنية على المعاني دون الألفاظ المخالفة لذلك ، وهي طريقة قريش في الكتابة ، ولم تكن ثقيف تستعملها ، فلو أنها تولت أمر المصاحف لرسمت جميع هذه الحروف على حال استقرارها في اللفظ ووجودها في النطق دون المعاني والوجوه ؛ إذ كان ذلك هو المعهود عندها"^(٢٤) . والقراءات التي رويت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم تكن وقفًا على لغة قريش ، ولهذا كانت هناك قراءات غير قرشية ، فإذا كانت بلغة قريش أدى ذلك إلى مخالفة الرسم للقراءة ، ولذلك ترك عثمان - رضي الله عنه - المصحف على رسمه ، وثقا أن العرب يقرأون بما رويوا .

وهذا ما ذهب إليه - أيضاً - صاحب (مباحث في علوم القرآن) ، حيث يقول : " إن الملاحن التي أرادها عثمان - رضي الله عنه - تتعلق بطريقة الرسم التي لا بد أن ينالها التغيير على اختلاف البيئات والعصور ، أما النص القرآني نفسه فلا يتغير فيه شئ ؛ لأنه مجموع في صدور العلماء ، يأخذه بعضهم عن بعض بالتلقي والمشافهة وطرق التواتر اليقيني " (٢٥) .

وأما قول سعيد بن جبير - رضي الله عنه - فتأويل كلمة (لحن) في عبارته بالقراءة واللغة أقرب إلى الصواب ، يعني أنها لغة الذي كتبها وقراءته ، وفيها قراءة أخرى . وقال الألويسي : وقال قوم (اللحن) في كلامه - على تقدير صحته عنه - بأن المراد به: الرمز والإيحاء ، كما في قول الشاعر :

مَنْطِقٌ رَائِعٌ وَتَلَحُّنٌ أَحْيَانًا وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا كَانَ لِحْنًا (٢٦)

وبعد: ففيمما تقدم إشارة واضحة إلى أن هناك آيات كريمات جاءت بعض ألفاظها في ظاهرها - كما في رسم المصحف - مخالفة لقواعد النحو العربي التي التمسها النحويون من لغة العرب المشهورة . والسؤال المطروح : ما موقف النحويين من هذه الإشكالات ؟ وهل هناك مذهب من المذاهب النحوية يندرج تحته ذلك النص القرآني فيزول اللبس ، وينجلي الوهم من أن تشوب القرآن شائبة؟ والجواب كما سبق أن ذكرت في المقدمة أن النحويين لم يدعوا آية يشكل إعرابها إلا وناقشوها وكتبوا فيها زبدة أقوالهم ، وخرجوها على قياس العربية ، واحتجوا على ذلك بشواهد اللغة ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه ، فنجده كثيرا ما يهتم بتأويل هذه النصوص الكريمة ، ويخرجها على قواعد العربية .. وتتابع من بعده على ذلك. وهو ما سأتولى دراسته - هنا - وعرضه مع المناقشة والتحليل فهو مناسط السهم والوتر ، وذلك من خلال عرض الآيات القرآنية التي - في ظني - هي موضع الإشكال (٢٧)، متبوعة بالدراسة النحوية ، على النحو الآتي :

أولا : الآيات :

قوله تعالى : ((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)) البقرة ، الآية : [١٧٧] . وقوله تعالى : ((لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)) النساء ، الآية : [١٦٢] .

موضع الإشكال :

بجاء لفظة (الصابرين) في الآية الأولى منصوبة ، وظهرها عطف على المرفوع قبلها في أول الآية: (من آمن بالله..)؛ لأن (مَنْ) خبر (لكن) . وكذا في الآية الثانية لفظة (والمقيمين) منصوبة ، وظهرها عطف على المرفوع قبلها ، وأيضاً مابعداً مرفوع . وكل منهما مخالف لسياقه الإعرابي عند النظر الأولى ، وكان ذلك مثار شبه ومراء عند من لا يعرف لغة القرآن في بلاغتها وروعتها ، وما تحمله من معان دقيقة .

لذا تعددت الأقوال في تأويل وإعراب لفظي (الصابرين) و(المقيمين) ، ومن ثم نجد الطبري يقول -عند كلامه عن آية النساء: (.. والمقيمين الصلاة ..) - : " ثم اختلف في " المقيمين الصلاة " : أهم الراسخون في العلم ، أم غيرهم ؟ فقال بعضهم: هم ، هم . ثم اختلف قائلوا ذلك في سبب مخالفة إعرابهم إعراب (الراسخون في العلم) ، وهما من صفة الناس .."^(٢٨) . وسرد الطبري الأقوال الواردة في السياق القرآني ، ابتداءً بالقول الأول منها ، وهو: أنها من غلط الكاتب ، وكأن صوابه : (والصابرون في البأساء) ، (والمقيمون الصلاة) . وسبق تفنيد القول في ذلك ، ورردته بما أبطله جمهور العلماء . القول الثاني : ما نقله الزجاج^(٢٩) ، وغيره^(٣٠) : أن تكون (المقيمين) معطوفة على الضمير في (منهم) ، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك .

وهذا عند النحويين رديء - أعني العطف على الهاء والميم - لأنه لا يعطف بالظاهر المجرور على الضمير المجرور إلا في شعر^(٣١) . وعلى هذا القول - (المقيمين الصلاة) غير (الراسخين في العلم) في هذا الموضع ، وإن كان (الراسخون في العلم) من (المقيمين الصلاة)^(٣٢) . القول الثالث : أن تكون لفظة (المقيمين) معطوفة على الكاف في (إليك) ، أي : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء^(٣٣) . القول الرابع : أن تكون معطوفة على الكاف في (قبلك) ، أي : ومن قبل المقيمين الصلاة ، ويعني بهم الأنبياء أيضاً. قال الرازي : " والمراد بـ (المقيمين الصلاة) : الأنبياء ؛ لأنه لم يخل شرع أحد منهم من الصلاة ، قال تعالى في سورة الأنبياء - بعد أن ذكر أعداداً منهم - : (وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة) [آية ٧٣ :]^(٣٤) . أقول: هذا الرأي والذي قبله يدخل في قاعدة إنكار جمهور النحويين من عطف الظاهر على الضمير المجرور . لذا قال ابن السجري : وهذه الأقوال فاسدة من جهة الإعراب ؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمرة من غير إعادة الجار ، وهو ممتنع عند جمهور النحويين^(٣٥) .

ويقول أبو جعفر الطبري: " وهذا الوجه والذي قبله منكر عند العرب ، ولا تكاد العرب تعطف بظاهر على مكّي في حال الخفض ، وإن كان ذلك قد جاء في بعض أشعارها " (٣٦).

القول الخامس : (المقيمين) معطوف على (قبل) ، كأنه قال : وقبل المقيمين ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (٣٧). ولا يخفى عليك ما في هذا من تكلف ، بالإضافة إلى تأديته - هو وما قبله- المعنى بعيد غير معروف، وهو الإيمان بما أنزل قبل الأنبياء من الكتب ، إذ يكون معنى الآية : (يؤمنون بما أنزل إليك) أي : من القرآن ، (وما أنزل من قبلك) أي : من الكتب السابقة على الأنبياء السابقين ، (والمقيمين الصلاة) أي : ومن قبل المقيمين الصلاة - وهم الأنبياء - أي : ما أنزل قبل وجود الأنبياء . ولا يعرف في شريعة الإسلام وما سبقها من الشرائع الإلهية وجود كتب إلهية نزلت قبل مجي الأنبياء ، أو أنزلت على غير الأنبياء .

القول السادس : ما نقل عن الكسائي (٣٨) من أن لفظة (المقيمين) في موضع خفض عطف على (ما) في قوله تعالى : (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) أي: يؤمنون بالكتاب وبالمقيمين الصلاة . قال مكّي القيسي: " وهو بعيد ؛ لأنه يصير المعنى : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة " (٣٩) . ولذا اختلف هؤلاء في : من المعنى بالمقيمين؟ فقيل : هم الأنبياء ، وقيل: الملائكة ، وقيل : المسلمون، وقيل التقدير: بدين المقيمين ، وقيل : بإقام الصلاة. قال الطبري في رد تفسير (المقيمين) بمعنى : (إقام الصلاة) : إنما دعوى لا برهان عليها من دلالة ظاهر الترتيل ، ولا خبر تثبت به حجة ، وغير جائز نقل ظاهر الترتيل إلى باطنه من غير برهان (٤٠). وعندي أن هذا الرد يندرج تحته توجيه (المقيمين) إلى معنى لا تحتملها الصيغة ، كتوجيهها إلى معنى : الأنبياء ، والملائكة ، إذ لا نجد لها نظيراً في القرآن بأحد هذين المعنيين ، وأيضاً فلا تظهر وجاهة في مثل هذا السياق ، للعدول عن لفظ (الأنبياء) أو (الملائكة) إلى لفظ (المقيمين الصلاة) لو كان المعنى واحداً. وكل ذلك دليل على بعد هذا المذهب وتعسفه.

وهكذا نلاحظ أن ضعف هذه الأقوال السابقة لا يقف فقط عند ضعفها من حيث الصناعة النحوية، وإنما يتعدى ذلك- أيضاً- إلى ضعف المعاني وبعدها ، مما يجعلها غير مقبولة في موازين النقد العلمي.

القول السابع : هو منصوب على المدح ، وإليه ذهب جمهور النحويين والمفسرين. قال الطبري : " وقال آخرون - وهو قول بعض نحوي الكوفة والبصرة : (والمقيمو الصلاة) من صفة (الراسخين في

العلم) ، ولكن الكلام لما تطاول ، واعترض بين الراسخين في العلم والمقيمين الصلاة ما اعترض من الكلام فطال ، نصب (المقيمين) على وجه المدح . قالوا : والعرب تفعل ذلك في صفة الشيء الواحد ونعته ، إذا تطاولت بمدح أو ذم ، خالفوا بين إعراب أوله وأوسطه أحيانا ، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله ، وربما أجزوا إعراب أوسطه ، وربما أجزوا ذلك على نوع واحد من الإعراب.. " (٤١) .

وقد عقد سيبويه - رحمه الله - في كتابه بابا لأمثال هاتين الآيتين الكريمتين ، وما ورد على نحوهما من شعر العرب وكلامهم ، فقال : " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته .. " .

واستشهد بالآيتين كلتيهما ، وقال عند آية البقرة : " ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا - يقصد عطفًا على (من آمن بالله ..) أو المحذوف : ولكن البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر.. - ولو ابتدأته ورفعته على الابتداء كان جيدا ، كما ابتدأت في قوله : (والمؤتون الزكاة) .. " (٤٢) وفي نصب لفظة (المقيمين) في آية النساء : (لكن الراسخون في العلم ... والمقيمين الصلاة) بيّن سيبويه علة النصب فيقول : " زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تخاطب ، بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله ثناء وتعظيما ، ونصبه على الفعل ، كأنه قال : " واذكر المقيمين " ، ولكنه لا يستعمل إظهاره .. " (٤٣) .

وقوى سيبويه^(٤٤) استدلاله على وجود مثل هذا النصب للمدح والتعظيم بقول الخرنق بنت هفان :

لايَعْدُنْ قوميَ الذينَ همُ سُمُّ العِداةِ وآفةُ الجُرُزِ
التَّازلينَ بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطيبونَ معاقِدِ الأزرِ

وقول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوةٍ عطلٍ وشعنا مرضيعٍ مثل السعالي

فالنصب فيما مضى على تقدير فعل يناسب السياق ، أي : (أذكر الصابرين) ، و(أعني المقيمين) ، كما أن التقدير في الشاهدين : أعني الناقلين ، و أعني شعنا ، أو يقدر الفعل المحذوف بلفظة المدح ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف^(٤٥) . فيكون نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف لقصد المدح والتعظيم ، وهذا رأي جمهور النحويين عامة قال أبو البقاء العكبري : " قوله تعالى : (الرحمن الرحيم) يقرأ بالنصب فيهما ، على أنه أضمر أعني أو أمدح ، وهذا يسمى

النصب على المدح، ولاخلاف بين أهل العربية في جوازه " (٤٦). وقال الزجاج : " ولسيويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح قد بينوا فيه صحة هذا وجودته " (٤٧) .

ثم عقب ذلك بتعليل لطيف منسوب إلى النحويين ، إذ قال : " وقال النحويون : إذا قلت : مررت بزيد الكريم ، وأنت تريد أن تخلص زيد من غيره فالجر هو الكلام حتى يعرف زيد الكريم من زيد غير الكريم ، وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت فقلت : مررت بزيد الكريم ، كأنك قلت : اذكر الكريم ، وإن شئت قلت : بزيد الكريم ، على تقديره هو الكريم .. وعلى هذا الآية ؛ لأنه لما قال : (يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) علم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، فقال : والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة ، على معنى : أذكر المقيمون الصلاة ، وهم المؤتون الزكاة.. " (٤٨) .

وذكر الزمخشري أن " المقيمون الصلاة " نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ، ثم قال : " وهو باب واسع ، وقد قصره سيويه على أمثلة وشواهد ، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لنا في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب - يريد كتاب سيويه - ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان " (٤٩) . كما نصّ ابن هشام على ذلك أيضاً ، حيث أفاد بأن (المقيمون) نصب على المدح ، وتقديره : وأمدح المقيمون ، وهو قول سيويه والحققين ، وقال : " وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها " (٥٠) .

اعتراضات على هذا القول :

- منع القطع قبل تمام الكلام :

ذكر الفراء أن الكسائي امتنع عن مذهب المدح ، فيما يخص آية النساء ؛ لأنه قال : لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام ، وعنده أنك حين قلت : (لكن الراسخون في العلم منهم .. إلى قوله :) (المقيمون ، والمؤتون) كأنك تنتظر خبره ، وخبره في قوله : (أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما) (٥١) . غير أن الذين ذهبوا مذهب القطع (النصب على المدح) أجابوا عن الاعتراض الموجه إليهم ، بأن الخبر على قولهم إنما هو قوله تعالى : (يؤمنون) وليس قوله تعالى : (أولئك سنؤتيهم) . قال السمين الحلبي : " لكن على هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله : (يؤمنون) ولا يجوز أن يكون قوله : (أولئك سنؤتيهم) ؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام " (٥٢) . وهو قول مقنع ، وحنة قوية ، للمذهب المؤول إعراب (المقيمون) على النصب بالقطع ، فقوله تعالى : (يؤمنون بما أنزل إليك ..) أقرب أن يكون خبرا لما قبله ، على أن يكون قوله تعالى : (أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما) جملة جديدة مستأنفة ، وليست بعيدة

عن المعنى العام للآية الكريمة ، بل تدل دلالة قطعية على عظم الجزاء والأجر الذي أعده الله للراشقين في العلم ، والمؤمنين بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة ، والمؤتين الزكاة، والمؤمنين بالله واليوم الآخر. وعليه يضعف هذا الاعتراض ، ولا يتأتى هذا الاعتراض على آية البقرة ؛ لأن النصب على المدح وقع بعد تمام الكلام .

- منع القطع مع وجود العاطف :

منع بعضهم نصب (الصابرين) و (المقيمين) على القطع من أجل وقوعه بعد حرف العطف ، والقطع لا يكون في العطف ، إنما ذلك في النعوت ، ولما استدل الناس ببيت الخزرق على جواز القطع ، فرّق هذا بأن البيت لا عطف فيه ، لأنها قطعت (النازلين) فنصبته ، و (الطيبون) فرفعته عن قولها (قومي)^(٥٣). قال ابن عطية : " وقد فرق قوم بين الآية والبيت بحرف العطف في الآية ، فإنه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل ، وفي هذا نظر " (٥٤). والظاهر أن هذا الاعتراض - أيضاً - مردود بما استشهد به سيويه سابقاً من قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

فالشاعر هنا جاء بالقطع مع العاطف ، وهو ما فسره سيويه بقوله : " كأنه قال : (إلى نسوة عطل) صرن عنده ممن علم أنهم شعث ، ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً وتشويهاً. قال الخليل : كأنه قال : (وأذكرهن شعثا) ، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره . وإن شئت جررت على الصفة " (٥٥) .

ومن خلال ما تقدم يتبين لي أنّ هذا القول (النصب على المدح) هو الأقرب إلى الصواب ؛ إذ به يجعل الكلام جارياً على مقتضى لغة العرب ، فينفي اللحن عن كتاب الله في وجه الطاعنين عليه ، كما يظهر به مزية القرآن وبلاغته وإعجازه ، فاللفظتان (الصابرين) و (المقيمين) منصوبتان على المفعولية على القطع بتقدير فعل محذوف دل عليه السياق لقصد المدح والتعظيم . يقول أبو علي الفارسي فيما نقل عنه السمين الحلبي: وهو أبلغ ؛ لأن الكلام يصير على جمل متعددة بخلاف اتفاق الإعراب فإنه يكون جملة واحدة ، وليس فيها من المبالغة ما في الجمل المتعددة (٥٦).

والقطع كما قال أبوحيان : " أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيويه وغيره " (٥٧). هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك ما أشار إليه أرباب المعاني من بلاغة القطع في الكلام الفصيح . يقول الشيخ رشيد رضا : " تغيير الإعراب في الكلمة بين أمثالها ينهذه الذهن إلى التأمل فيها ، ويهدي الفكر إلى استخراج مزيته ، وهو من أركان البلاغة " (٥٨) .

وما أحسن وأقطع قول العلامة الألوسي : " والصابرين في البأساء والضراء " نصب على المدح بتقديره (أخص) أو (أمدح) ، وغير سبكه عما قبله تنبيهاً على فضيلة الصبر ، ومزيته على سائر الأعمال ، حتى كأنه ليس من جنس الأول ، ومجئ القطع مما أثبتته الأعلام ، ووقع في الكتاب أيضاً ، واستحسنه الأجلة ، وجعلوه أبلغ من الإتياع^(٥٩) .

أقول : وما يندرج تحت هذه المسألة قراءة عاصم- في رواية حفص - وابن محيصن^(٦٠) للآية: [٤] في سورة المسد : ((وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) . فموضع الإشكال فيها نصب (حمالة) ، مع أن ظاهرها خبر لـ (امراته) ، أو تابع لها : صفة ، أو بدل ، أو عطف بيان ، وهي مرفوعة ، والمرفوع تابع للمرفوع ، إلا أن الفرق - هنا - أن النصب في (حمالة) مخرج على باب الذم لا المدح ، وهو ما لم ينسه سيبويه من التوبيخ ، فقال إثر انتهائه من الباب السابق : " هذا باب ما يجري من الشتم بجرى التعظيم وما أشبهه "^(٦١) ، وقال عن آية المسد : " وبلغنا أن بعضهم قرأ الحرف نصبا (وامراته حمالة الحطب) ، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة ، ولكنه كأنه قال : اذكر حمالة الحطب ، شتما لها ، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره "^(٦٢) . ومثلما استشهد سيبويه في المدح بقول الخرنق ، استشهد في الذم بقول عروة^(٦٣) :

سَقَوِي الْحَمْرَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

الشاهد فيه نصب (عداة) ، وكان من حقه في الظاهر أن يكون صفة مرفوعة للواو في (تكتفوني) ، وإنما نصب بفعل محذوف يناسب الذم تقديره : (أذم) . وقال الزمخشري : " .. وقرئ (حمالة الحطب) بالنصب على الشتم ، وأنا استحب هذه القراءة ، وقد توسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل من أحب شتم أم جميل "^(٦٤) .

والأخفش^(٦٥) ومع الفراء^(٦٦) يخرجان نصب (حمالة) على وجهين : النصب على الذم ، كأنه قال : ذكرتها حمالة الحطب ، والثاني : أن تكون (حمالة) نكرة نوى بها التنوين ، فتكون حالا من امرأته ، وتتصب بقوله (تصلي) . وفي كتب المتأخرين من النحاة^(٦٧) تناول أمثال هذه النظائر في باب النعت ، مسألة الإتياع والقطع ، وعنوا بالقطع مخالفة النعت للمنعوت إعرابا ، كما عنوا بالإتياع موافقة النعت للمنعوت إعرابا ، وشرطوا القطع في واحد من ثلاثة : المدح ، والذم ، والترحم . والرضي لم يجعله شرطا ، ولكن الأكثر كونه أحد الثلاثة^(٦٨) . وزاد ابن هشام في شرح القاطر رابعة وهي التوضيح أو الإيضاح ، ومثاله في صفة الإيضاح " مررت بزيد التاجر " يجوز فيه الخفض على الإتياع ،

والرفع بتقدير (هو) والنصب بتقدير (أعني) ^(٦٩) والقاعدة العامة عندهم في الباب : " إذا كانت النعوت للمدح والذم جاز قطعها عن المنعوت منصوبة بفعل محذوف ، أو مرفوعة بإضمار مبتدأ " ^(٧٠) .
ثانياً: الآية الكريمة في قوله تعالى : ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..)) البقرة ، الآية : [٢٣٤] .

موضع الإشكال :

أن الآية ابتدأت بالاسم الموصول (الذين) وهو لجماعة الذكور العقلاء ، و(يتوفون) جملة صلة الموصول ، والرابط بها واو الجماعة ، فهل يكون الخبر جملة (يتربصن) كما في ظاهر الآية ، والفاعل فيها نون النسوة ، وبهذا لا نجد الخبر مطابقاً للمبتدأ من حيث التذكير والتأنيث كما تنص عليه القاعدة النحوية ^(٧١) . تفرقت كلمة المعربين واختلفت تخريجاتهم لهذا التركيب في أقوال شتى ، نجملها فيما يأتي: المنقول عن سيبويه في هذه المسألة أن (الذين) مبتدأ أما الخبر فمحذوف بجملة قبل المبتدأ ، تقديره : فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون .. ويكون قوله : (يتربصن) جملة مبيّنة للحكم ومفسرة له فلا يكون لها والحالة هذه موضع من الإعراب ، حكى ذلك المهدي ، يقول القرطبي : " وحكى المهدي عن سيبويه أن المعنى: وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون " ^(٧٢) .

ونصّ على ذلك أبوحيان إذ قال : " وقيل الخبر بجملة محذوف مقدر قبل المبتدأ تقديره : فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ، وقوله : (يتربصن بأنفسهن) بيان للحكم المتلو ، وهي جملة لا موضع لها من الإعراب ، قالوا : وهذا قول سيبويه " ^(٧٣) . أما ابن عطية فقد نفى هذه الحكاية عن سيبويه ، وذلك ؛ لأن مذهب سيبويه في المسألة إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ نحو قوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا " [المائدة، الآية : ٣٨] " الزانية والزاني فاجلدوا " [النور، الآية: ٢] ، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه ، فتحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر ^(٧٤) .

لكنّ الذي حملهم على نسبة هذا القول إلى سيبويه هو القياس على قوله تعالى : (والسارق والسارقة ..) ، و(الزانية والزاني ..) ، يقول أبو البقاء : " إن (الذين) مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ، ومثله : (السارق والسارقة) ، (الزانية والزاني) . وقوله: (يتربصن) : بيان الحكم المتلو. وهذا قول سيبويه " ^(٧٥) . والأولى موافقة ابن عطية ؛ لأنه يترتب عليها نفي هذا الحكم - وهو جعل الخبر مقدرًا قبل المبتدأ- عن سيبويه ، إذ تقدير الخبر قبل المبتدأ مقيد بما

إذا كان الخبر أمراً . يقول ابن هشام : " وإنما اتفق السبعة عليه في نحو : (الزانية والزاني فاجلدوا) ؛ لأن تقديره عند سيبويه : مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا " (٧٦) . وعند الأخفش أن قوله : (الذين) مبتدأ ، والخبر (يتربصن) ، وهو والحالة هذه في حاجة إلى عائد ، ذلك ؛ لأنه جملة ، وليست نفس المبتدأ في المعنى ، ولكن هذا الرابط محذوف ، ولا إشكال في الحذف؛ إذ الحذف في كلامهم كثير ، وقد حذف في نحو : السمن منوان بدرهم ، أي: منه .

يقول الأخفش : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً .. فخير (والذين يتوفون) : يتربصن بعد موتهم ، ولم يذكر (بعد موتهم) كما يحذف بعض الكلام ، يقول : ينبغي لمن أن يتربصن ، فلما حذف (ينبغي) وقع يتربصن موقعه " (٧٧) .

والذي دفع الأخفش إلى أن يقول ما قال كثرة الحذف التي انبئ عليها هذا الحكم ، نص على ذلك النحاس ، إذ قال : " قال الأخفش سعيد : التقدير والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم ، ثم حذف هذا كما يحذف شيء كبير " (٧٨) .

ولهذا المذهب مؤيدون منهم أبو علي الفارسي ، نص على هذا القرطبي ، إذ قال : " وقال أبو علي الفارسي : تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بعدهم ، وهو كقولك : السمن منوان بدرهم ، أي: منوان منه بدرهم " (٧٩) . وقد حكم أبو حيان على هذا المذهب بعدم القياس إذ قال: "ووقع المضمرة مكان مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المخبر عنه نحو قوله تعالى: "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن " التقدير : يتربصن أزواجهم ، فحصل الربط بهذا المضمرة الواقع مكان المظهر الذي هو أزواجهم ، وأزواج متصل به ضمير المبتدأ ، أجاز ذلك الأخفش والكسائي ، ومنعه الجمهور ، واستدل الأخفش والكسائي بهذه الآية ، ولا ينبغي أن تحمل الآية على هذا ؛ لأنه ربط بالمعنى ، والرابط بالمعنى لا ينقاس .. " (٨٠) .

وهذا عند أبي الحسن الأخفش مبني على أنه يصح أن يكون من الروابط اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى ، وإن لم يكن من لفظه ، أشار إلى ذلك ابن عصفور في قوله : " وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو : زيد قام أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : (أَفَمَنْ رُئِيَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) [فاطر، الآية : ٨] فإن وما بعدها خبر لمن الأولى ، ولا ضمير فيها

يعود عليها ، والمعنى عنده : فإن الله يضلّه " (٨١) . وعند الفراء أنه لا خير له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر فحاء الخبر عما هو المقصود ، والمعنى من مات عنها زوجها تربصت ، وعلّة هذا أنه أخبر عن المقصود . نص على ذلك أبو البقاء ، إذ قال : " إنه ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فحاء الإخبار عما هو المقصود ، وهذا قول الفراء " (٨٢) . وقد نسبته القرطبي إلى بعض نحاة الكوفة ، إذ قال : " وقال بعض نحاة الكوفة: الخبر عن "الذين" متروك، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يتربصن " (٨٣) .

وأخذ بهذا المذهب ابن جرير الطبري ، إذ قال: " فإن قال قائل : فأين الخبر عن الذين يتوفون؟ قيل : متروك ؛ لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم ، وإنما قصد قصد الخبر عن الواجب على المعتدات من العدة في وفاة أزواجهن ، فصرف الخبر عن الذين ابتداءً بذكرهم من الأموات إلى الخبر عن أزواجهن والواجب عليهن من العدة، إذ كان معروفاً مفهوماً معنى ما أريد بالكلام ، وهو نظير قول القائل في الكلام : (بعضُ جيتك متخرّقة) في ترك الخبر عما ابتدئ به الكلام إلى الخبر عن بعض أسبابه ، وكذلك الأزواج اللواتي عليهن التربص ، لما كان إنما ألزمهن التربص بأسباب أزواجهن صرف الكلام عن خير من ابتدئ بذكره إلى الخبر عن قصد قصد الخبر عنه " (٨٤) . والذي عليه أبو العباس الميرد أن (الذين) مبتدأ ، وأن الخبر مكون من (أزواجهم يتربصن) ثم حذف المبتدأ .

وقد ذكر الزجاج إطباق البصريين على ذلك إذ قال : " وقال النحويون في خير (الذين) غير قول: قال أبو الحسن الأخفش : المعنى يتربصن بعدهم أو بعد موتهم ، وقال غيره من البصريين: أزواجهم يتربصن ، وحذف أزواجهم ؛ لأن في الكلام دليلاً عليه ، وهذا إطباق البصريين ، وهو صواب " (٨٥) واختار هذا المذهب النحاس ، إذ قال : " من أحسن ما قيل فيها قول أبي العباس محمد بن يزيد قال : التقدير " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ثم حذف " (٨٦) .

وعلّة الحذف على هذا المذهب هو دلالة الكلام على المحذوف ، يوضح ذلك أبو البقاء إذ يقول: "إن الذين" مبتدأ ، وتقدير الخبر : أزواجهم يتربصن، فأزواجهم مبتدأ ، و يتربصن الخبر ، فحذف المبتدأ؛ لدلالة الكلام عليه " (٨٧) . وإذا كان ظاهر كلام الزجاج السابق يختار مقالته الميرد ، فإن له مذهباً آخر في المسألة نص عليه في معاني القرآن قال : " والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر

(الذين) قد جرى ابتداء ، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين ، فصار الضمير الذي في (يتربصن) يعود على الأزواج مضافات إلى الذين .. كأنك قلت : يتربصن أزواجهم ، ومثل هذا من الكلام قولك : الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين ، المعنى : ترث ابنتاه الثلثين " (٨٨) . وعند الرمخشري أن الخبر (يتربصن) ، أما المبتدأ ففيه حذف ، والتقدير (وأزواج الذين) نص على ذلك في قوله : "والذين يتوفون منكم حذف المضاف ، أراد : وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن " (٨٩) .

وقد أشار أبو البقاء إلى هذا الوجه إذ قال : " إن المبتدأ محذوف، و(الذين) قام مقامه، تقديره: وأزواج الذين يتوفون منكم ، والخبر : يتربصن ، ودل على المحذوف قوله : " ويذرون أزواجاً " (٩٠) . وقد أخذ بهذا القول ابن الحاج نصاً على ذلك أبوحيان إذ قال : " وقال ابن الحاج خرج على حذف مضاف ، أي : أزواج الذين يتوفون " (٩١) . ورآه القرطبي في غاية الإيجاز إذ قال : " وقيل: التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن ، فجاءت العبارة في غاية الإيجاز " (٩٢) .

بعد هذا العرض التفصيلي السريع لأقوال النحويين في تخريج النص القرآني الكريم، لعل أقرب التحليلات وأدناها إلى منطق النحو - فيما يبدو لي - ما ذكره الزجاج في كتابه (معاني القرآن) من أن أزواجاً متصلة بصلة الموصول (الذين) المبتدأ، وعليه فالضمير في (يتربصن) يعود على أزواجاً متصلة بالاسم الموصول، فكان المعنى: يتربصن أزواجهم ، ونظر لذلك من الكلام : الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين .. الخ ما ذكره ، وهو القريب إلى اللغة والاستعمال ، ولا حاجة لنا إلى تقدير محذوفات غريبة أو كثيرة ، يظهر فيها التكلف ، مما يجعلها بعيدة عن الفصاحة التي يتميز بها البيان القرآني المعجز. ثالثاً: الآية الكريمة في قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... الآية)) المائدة ، الآية : [٦] موضع الإشكال :

هو نصب (أرجلكم) ، وقد سبقها اسم مجرور بالباء ، هو قوله تعالى: (برؤوسكم) ، مما يشكل في ظاهر الأمر لمن ظن أن (الأرجل) معطوفة على الرؤوس . وهذه الآية ممكن أن نقول ليس فيها إشكال قوي على المتمكن من علم الإعراب ، ولكنها تشكل على غير المتمكن ، لذلك انتظمها البحث . أما كيف جاءت منصوبة ، وما وجه نصب فيها ، فهو ما سنبينه فيما يأتي :

ذكر علماء العربية (٩٣) أن (أرجلكم) في الآية بقراءة النصب إنما هو عطف على أعضاء الوضوء ، وهي (وجوهكم ، وأيديكم) ، والمعنى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبيين ،

وامسحوا برؤوسكم) ، على التقديم والتأخير ، وإنما أخرجت (الأرجل) ترتيباً لها بين أعضاء الوضوء ، وهذه لفظة لطيفة إلى ارتباط الإعراب بالمعنى .

قال الزجاج : " والواو جائر فيها ذلك ، كما قال عز وجل : (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) والمعنى : واركعي واسجدي ؛ لأن الركوع قبل السجود " (٩٤) . وقد استدرك بعضهم (٩٥) على هذا العطف بأن فيه فصلاً بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض ، بل هي منشئة حكماً ، وقال أبو البقاء : " وذلك جائر في العربية بلا خلاف " (٩٦) . وأقول : على هذا التخريج تأخذ (الأرجل) حكماً في الوضوء حكم (الوجه) و(الأيدي) ، وهو الغسل لا المسح ، ولقائل أن يقول: يجوز أن النصب على محل المجرور أي : برؤوسكم ، وكان حكمها المسح ، ولكنه نسخ ذلك بالسنة ، وهو قول مشهور للعلماء ، وهذا هو المؤكد في السنة الشريفة ، ولذا نص أبو البقاء العكبري ، فقال : " والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك " (٩٧) .

ومن المعربين (٩٨) من يذهب إلى أن (أرجلكم) منصوبة بفعل محذوف ، تقديره: (واغسلوا أرجلكم) ، ويستدل بمثل قوله : متقلداً سيفاً ورمحاً يعني : وحاملاً ورمحاً ، وقوله : عَظْمُهَا تَبْنًا وَمَاءٌ بَارِدًا يعني : وسقيتها ماء بارداً .

وهذا الباب على الرغم من اتساعه إلا أنه يضعف هنا ، بإمكان العطف على الموجود ، فلا ملجئ لتقدير فعل محذوف ، والله أعلم .

رابعاً : الآية الكريمة في قوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِتُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) المائدة ، الآية : [٦٩] .

يجدر بي - قبل أن أعرض لموضع الإشكال - أن أبين أن البحث - هنا - يدور حول لفظة ، ورد ذكرها في ثلاث آيات متشابهات في ثلاث سور من القرآن الكريم : الآية الأولى في سورة البقرة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) الآية : [٦٢] . والآية الثانية في سورة المائدة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) الآية [٦٩] . والآية الثالثة في سورة الحج : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) الآية [١٧] . ولقد وقف علماء التفسير والإعراب طويلاً أمام هذه الآيات ،

واختلفوا في المراد بالطوائف الواردة فيها، كما اختلفوا في إعراب لفظة (الصابئون) في آية المائدة ، وهو موضع الإشكال النحوي الذي سنخصه بالكلام ، وكيفية ربطه بالسباق القرآني الكريم.

ووجه الإشكال :

رفع (الصابئون) في قوله تعالى : (.. والذين هادوا والصابئون والنصارى..) بعد عطفه ظاهراً على اسم إنَّ (الذين آمنوا) ومحلّه نصب، فعلام يعطف مرفوع على منصوب، وكيف يتوجه هذا الخروج عن القاعدة ، للنظر فيها أول وهلة؟

وللإجابة عن هذا الإشكال أقول :لعلماء العربية في إعراب (الصابئون) أقوال متعددة ، تدل على اضطرابهم في إعراب هذه الكلمة ، وفيها من الأقوال ما يكتنفه الغموض ، ويشيع فيه التكلف ، مما جعل النحويين أنفسهم يرد بعضهم على بعض ، وينكر كل منهم على صاحبه ما في قوله من ضعف ، وما يلزم منه من إشكال .ولقد ساق أكثر النحويين هذه الآية تحت مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل إتمام الخبر، في باب (إنَّ) وأحوالها .فالقاعدة التي أجمع عليها نحاة البصرة^(٩٩) ابتداء بإمامهم (سيبويه) ، وهو قول شيخه الخليل ، أنه لا يجوز أن يعطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، وما ورد ظاهره ذلك فهو مخرج ، ومنها الآية الكريمة .ال سيبويه : " وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر .." (١٠٠) .

واستشهد عليه بقول بشر بن أبي خازم :

وَالْأَفَاعِلُمُؤَا أَنَا وَأَنْتُمْ
بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم^(١٠١) .

وأقرب منه قول ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَعَرِيبٌ^(١٠٢)

فعند سيبويه (الصابئون) مرفوع على الابتداء ، والتقدير : والصابئون كذلك ، فيصير العطف على الموضع بعد خبر (إنَّ) في المعنى .هذا مسلك سيبويه في الآية الكريمة ، وهو مسلك يتفق وجلال القرآن واتساق معانيه في الأشباه والنظائر ، فقد جاءت مثلتها في سورة البقرة [الآية : ٦٢] : بنصب (الصابئين) وتأخيرها : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا .. " ، كما جاءت بالنصب والتقديم في سورة الحجج [الآية : ١٧] : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا .. " وهو المعنى الذي أكده الكرمانى

وعلله تعليلاً دقيقاً ، حيث قال : قوله تعالى : " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين " ، وقال في الحج : " والصابئين والنصارى " ، وقال في المائدة : " والصابئون والنصارى " ؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة ؛ لأنهم أهل كتاب ، فقدمهم في البقرة ، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان ؛ لأنهم كانوا قبلهم ، فقدمهم في الحج ، وراعى في المائدة المعنيين فقدمهم في اللفظ ، وأخرهم في التقدير ؛ لأن تقديره : والصابئون كذلك (١٠٣).

والتخريج المذكور أحد تخريجين أوردهما النحاة المانعون لذلك العطف (١٠٤) ، فهو إما على التقديم والتأخير كما قال سيبويه أنفاً ، أو على تقدير الحذف من الأول للدلالة الثاني عليه ، فيكون المذكور سواء من جعله (من آمن) أو (فلا خوف عليهم..) في الآية خبر (الصابئون) ، وخبر "إن" محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه ، كقوله :

نَحْلِيْلِي هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تُبْوَحَا بِالْهُوَى- دَنْفَان

فحذف خبر "إن" لدلالة خبر المبتدأ - بعدها - عليه ، والتقدير: فإني دنف أي : مريض ، وأنتما دنفان وعليه خرّجت قراءة بعضهم : (إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [الأحزاب ، الآية : ٥٦] برفع (ملائكته) (١٠٥) أي : إنَّ اللهَ يصلي ، وملائكته يصلون على النبي . قال الشيخ خالد الأزهرى : " والتوجيه الأول أجود ؛ لأن الحذف من الثاني للدلالة الأول أولى من العكس " (١٠٦) .

وعكس ابن عصفور ، فالتوجيه الثاني عنده أرجح ؛ لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، إذ قال : " وقد يتصور فيه آخر ، وإن كان دون هذا الوجه في الجودة ، وهو أن تجعل : الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه ، والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله إلى آخره في موضع خبر إن ، ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابئون والنصارى على هذا جملة معطوفة على الجملة من إن واسمها وخبرها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه ، إلا أن هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم إن وخبرها " (١٠٧) . وقد ذهب الكسائي (١٠٨) إلى جواز العطف في باب (إن) على محل اسمها قبل استكمال الخبر . وحجته ظاهر الآية الكريمة ، فعنده رفع (الصابئون) عطفاً على محل اسم إن (الذين آمنوا) ؛ لأنه في الأصل مبتدأ مرفوع ، وعمل (إن) النصب ضعيف .

وهذا المذهب هو المفهوم من كلام الأخفش في معاني القرآن^(١٠٩) ، ووافقهما الفراء^(١١٠) في الاسم الذي خفي إعرابه ، ومنه الآية القرآنية . ورده جمهور النحويين^(١١١) . قال الزجاج معترضاً على قول الكسائي والفراء:

" وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله ؛ وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف ؛ لأنها إنما تغيّر الاسم ولا تغيّر الخبر ، وهذا غلط ؛ لأن (إنّ) عملت عليه النصب والرفع ، وليس في العربية ناصب ليس مع مرفوع ؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله ، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً ، وهي تتخطى الظروف فت نصب ما بعدها..؟ " ^(١١٢) .

وفي الباب للعكبري قوله : " واختار الكسائي الرفع .. والرفع فاسد ؛ لأن الخبر إذا نثي كان خبراً عن الاسمين ، وكان العمل فيه عملاً واحداً ، وقد تقدم عاملان : أحدهما إنّ ، والآخر المبتدأ المعطوف ، والعمل الواحد لا يوجب عاملان " ^(١١٣) . وقول آخر : جعل (الصائبون) معطوفاً على الفاعل " الضمير المرفوع " في (هادوا) ، ونقل الفراء هذا عن الكسائي ، وقال : " قال الكسائي : أرفع (الصائبون) على إتباعه الاسم الذي في (هادوا) ، ويقول الفراء : " ويجعله من قوله : (إنّا هدنا إليك) لا من اليهودية . وجاء في التفسير بغير ذلك ؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال : من آمن منهم فله كذا ، فجعلهم يهوداً ونصارى " ^(١١٤) . وأكد رد هذا القول مكّي القيسي بقوله : " وهو غلط ؛ لأنه يوجب أن يكون الصائبون والنصارى يهوداً ، وأيضاً فإن العطف على المضمّر المرفوع قبل أن يؤكد ، أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين " ^(١١٥) .

وهناك إعرابات أخر للفظ (الصائبون) ، وتخرجات للآية الكريمة^(١١٦) ، غير ما ذكرت ، فيها تخرّيج واسع كما يقال ، وتشتم منها رائحة جور الصناعة الإعرابية على المعاني القرآنية ، ولا تخلو من اعتراضات ، استغنت عنها بما ذكر قبلاً .. ويكاد من يبحث في هذه الآية أن يجدها في مراجع النحو والتفسير ، خاصة بعد أن احتج بها الكوفيون على تقرير قاعدة جديدة .

والذي يبدو لي بعد التأمل في الأقوال السابقة أن التخرّيجين الأولين : (تقدير خبر (الصائبون) ؛ بنية التقلّم والتأخير ، والمذكور خبر "إنّ" دليل عليه ، أو تقدير خبر "إنّ" والمذكور خبر (الصائبون) دليل عليه) فيهما وجاهة ، لولا وجود ضعف في كل منهما^(١١٧) ، وإن كان الثاني أقلّ من سابقه ، فضلاً عن فقدته نكتة التقلّم والتأخير ، فهذان القولان - مع ترجيحي للقول الأول منهما - أبعد

الأقوال المذكورة من التكلف، وأقرها مراعاة للنظم القرآني، وأرجحها في المعنى، ولا يرد عليهما ما أورد على غيرهما من إشكالات.

ومن ثم، فقد قال الراغب الأصفهاني في تفسيره: "إن قيل: ما وجه قوله: (والصابئون) وقد ذكر النحويون أن المعطوف على "إن" قبل الخبر لا يصح فيه الرفع؟ قيل: إن ذلك لا يصح فيه الرفع على موضع "إن" والخبر عنهما خبر واحد، نحو أن يقول: "إن زيدا وعمرو منطلقان" فأما إذا جعل الثاني مرتفعا بالابتداء ويجعل خبر أحدهما مضمرا يصح، كقول الشاعر:

فإني وقيارها لغريب

وتقدير الكلام: إن الذين آمنوا لا خوف عليهم، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم، واستغنى بخبر أحدهما عن خبر الآخر. وعلى هذا قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق " (١١٨).

وعلى هذا يترجح عند الراغب الأصفهاني أن الخبر (فلا خوف عليهم ..)، وليس قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر..)، وكان قوله تعالى: (من آمن بالله ..) راجع إلى قوله: (والذين هادوا والصابئون) دون قوله: (إن الذين آمنوا)، وهو ما رجحه الشيخ الجمل في حاشيته على الجلالين (الفتوحات الإلهية)؛ حيث أعرب قوله تعالى: (من آمن ..) بدل بعض من كل من اليهود والصابئين والنصارى .. وقوله: (لا خوف عليهم ..) خبر عن المبتدآت السابقة. ثم يقول الجمل: هذا حاصل ما درج عليه الشارح في الإعراب. وفي المقام وجوه تسعة أخرى ذكرها السمين [أي: السمين الحلبي]، وما مشى عليه الجلال أوضح وأظهر من كل منها.. (١١٩).

وبناء على ما تقدم فالمعنى الظاهر للآية الكريمة: إن الذين آمنوا - من أمة محمد صلى الله عليه وسلم - لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والمؤمنون بالله واليوم الآخر ومن يعمل صالحا من اليهود والصابئين والنصارى كذلك لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ففي الآية الكريمة إغراء لأصحاب الديانات الثلاث بالدخول في الإسلام والعمل بشرائعه وتعاليمه، إذ الدين المتقبل عند الله هو الإسلام لا غير.

خامساً: الآية الكريمة في قوله تعالى: ((قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ)) إبراهيم، الآية: [٣١].

موضع الإشكال :

حذف النون من الفعل المضارع (يقيموا) ، بلا موجب لحذفها ظاهراً^(١٢٠) إذ المعهود من أحكام نون المضارع الذي يسمى (الأفعال الخمسة) أنها تثبت حين لا يسبق الفعل الذي هي فيه ناصب أو جازم ، ويكون ثبوتها عند الرفع علامة له ، وأن هذه النون تحذف حينما تسبق بناصب أو جازم . فبما ترى لم تحذف هنا نون (يقيموا) ، أن ناصب أم لجازم ؟ غاية ما ذكره سيبويه مستشهداً بالآية الكريمة على أنها جاءت على أمثلة قالتها العرب منها قولهم : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، وقولهم : قُلْ لَهُ يَقُلْ ذَلِكَ^(١٢١) .

وأبان ذلك الفراء في معاني القرآن^(١٢٢) بما مضمونه أنه مضارع بمعنى الأمر ، أي : أقيموا ، لذا حذفت النون ، كقولك : قل لعبدالله يذهبُ عنا ، تريد : اذهب عنا ، فحزم بنية الجواب للحزم ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية . وعند الزمخشري^(١٢٣) حزمه بتقدير لام الأمر ، أي : (ليقيموا) .

وقد فصل بعضهم^(١٢٤) الأوجه الواردة في إعراب لفظة (يقيموا) في الآية الكريمة، على النحو الآتي : (يقيموا) فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر ، وقيل : هذا قول الأخفش والملازمي، ورد بأنه لا يلزم من القول أن يقيموا ، ورد هذا الرد بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين ، والمؤمنون متى أمرهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بشيء فعلوه لا محالة.. وذهب الكسائي والزجاج^(١٢٥) وجماعة إلى أن قوله (يقيموا) أمر مجزوم بلام أمر محذوفة على حد قول الشاعر :

محمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أنشده سيبويه ، إلا أنه قال : إن هذا لا يجوز إلا في الشعر^(١٢٦) .

ونقل عن المبرد^(١٢٧) أن التقدير : قل لهم أقيموا يقيموا ، فـ(يقيموا) المصرح به جواب (أقيموا) المحذوف . وقيل عنه^(١٢٨) : هو فاسد لوجهين :

أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فأما إذا كان مثله فيهما فهو خطأ .. والتقدير على هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا .

الوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، و(يقيموا) على لفظ الغيبة ، وهو خطأ ، إذا كان الفاعل واحداً . وقال بعضهم : التقدير إن تقل لهم أقيموا يقيموا ، هو جواب شرط مقدر يتضمنه صدر الآية ، قاله سيبويه ، فيما حكاها عنه ابن عطية^(١٢٩) .

وخلاصة الآراء أن مجموعها تتفق على أن حذف النون للجزم ، ولك أنت - بعد ذلك - أن تقول بأي رأي من الآراء السابقة ، التي تختلف في ألفاظها وتخريجاتها ، وتتفق في أن سبب جزمها دخول معنى الجزاء فيها ، صرح بذلك المبرد في المقتضب^(١٣٠)، وهو قول سديد .
وعلى الرغم من حماسة الخلاف والانتصار للمذهب لم يدع أحدهم أن في الآية لحناً ، أو أنها خارجة عن القياس ، فلا يحتج بها ، بل التزم الجميع بضابط الرسم في إعرابها ، وكل اجتهد بحسب ما يسر له .

وللآية المذكورة نظائر في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (فذُرُّوْهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ الْأَعْرَافِ:الآية [٧٣] ، هود:الآية [٦٤] ، وقوله تعالى : (ذُرُّهُمُ يَأْكُلُوْا وَيَمْتَعُوْا) الحجر:الآية [٣] ، وقوله تعالى : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوْا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) الإسراء:الآية [٥٣] ، وقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِيْنَ يَعْضُوْا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوْا فُرُوْجَهُمْ.. وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوْجَهُنَّ..)النور:الآيتان [٣٠-٣١]، وقوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا يَغْفِرُوْا لِلَّذِيْنَ لَا يَرْجُوْنَ أَيَّامَ اللَّهِ الْجَاهِلِيَّةِ:الآية [١٤] .

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيْمٍ تُوْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُحَاهِدُوْنَ فِي سَبِيْلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ.. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ..الآية) الصف:الآيات [١٠-١٢] .
سادساً : الآية الكريمة في قوله تعالى : ((قَالُوْا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ..)) طه ، الآية: [٦٣] .
في هذه الآية الكريمة أربع قراءات سبعة^(١٣١) :

- ١- قراءة عاصم في رواية حفص : " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " بتخفيف (إن) ونون (هذان) .
- ٢- قراءة ابن كثير : " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " بتخفيف (إن) وتشديد نون (هذان) . وهاتان القراءتان سلمتا من مخالفة رسم المصحف ، ومن فساد الإعراب وتكون (إن) نافية على معنى: " ما هذان إلا ساحران " . فلا إشكال فيهما .
- ٣- قراءة أبي عمرو : " إِنَّ هَذِيْنِ لَسَاحِرَانِ " ، ورويت عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما، وغيرهما من الصحابة ، وكذلك قرأ الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ، وغيرهم من التابعين ، وبها قرأ عيسى بن عمر وعاصم الجحدري ، وهذه القراءة موافقة للإعراب، مخالفة لرسم المصحف، تكون وفقاً للقاعدة النحوية ، إذ من المعلوم أن "إن" تنصب الأسماء بعدها، و (هذين) اسمها منصوب على الباء ؛ لأنه مثنى .

٤- قراءة الباقيين (المدنين والكوفيين): "إنَّ هذان لساحران" فوافقوا رسم المصحف وخالفوا الإعراب الظاهر. قال الطبري: والصواب من القراءة في ذلك عندنا "إنَّ هذان" بتشديد نون (إن)، و(هذان) بالألف؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وأنه كذلك في خط المصحف^(١٣٢). وعدّ مكّي القيسي مخالفة القاعدة النحوية أيسر من مخالفة رسم المصحف، قال: وحجة من قرأ "إنَّ هذان" أنه اتبع خط المصحف... وحجة من قرأ: "إنَّ هذين" أنه أعمل (إنّ) في (هذان) فنصبته، وهي اللغة المشهورة، لكنه خالف الخط؛ فضعف لذلك^(١٣٣).

وبالغ الزجاج فقال: أما قراءة أبي عمرو "إنَّ هذين" فلا أجزئها؛ لأنّها خلاف رسم المصحف، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلاً لم أجز مخالفته، لأن اتباعه سنة، وعليه أكثر القراء^(١٣٤). وإنما قال الزجاج ذلك؛ لأنه بلغه أن أبا عمرو عدّ قراءة العامة "إنَّ هذان" لحنًا وخطأ من الكتاب وقال: إني لأستحي من الله أن أقرأ بها، فظنّ الزجاج أن أبا عمرو إنما قرأ "إنَّ هذين" لذلك، وليس هذا الظن به، فهو لم يقرأ إلا بأثر، وقد وافق الأثر ما يعده صواباً في النحو. ولأنّ قراءة (إنَّ هذان لساحران) مشهورة، وهي أصحّ القراءات لفظاً ومعنى، كما نصّ على ذلك الإمام ابن تيمية^(١٣٥)، والإشكال فيها واضح؛ انتظمها البحث فماذا قال عنها علماء النحو؟ وما الرأي السديد في تحريجها؟

تدارس النحاة هذه الآية، وكثرت أقوالهم فيها وتحريجاتهم للقراءة المشهورة؛ صيانة لرسم المصحف من دعوى اللحن والخطأ فيه. وجملة كلامهم عنها ذكر في مبحث إعراب المثني، وخلاصته في الأوجه الآتية^(١٣٦): أحدها: أنها على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وبني العنبر وبني المهجم ويطون من ربيعة وبكر بن وائل وهمدان وفزارة ومراد وعذرة، وتسمى هذه لغة من يلزمون المثني الألف)، وخرج عليها الحديث الشريف: (لاوتران في ليلة)^(١٣٧)، وحكى الفراء^(١٣٨) في هذه اللغة قولهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وأبيات شعرية كثيرة منها^(١٣٩):

قول هوبرالحارثي: تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ ضَرْبَةً . دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ
الأصل: أذنيه .

وقول المتلمس: فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ رَأَى . مَسَاغًا لِنَابِهِ الشَّجَاعَ لَصَمَّمَا
الأصل: نايه .

وقول رؤبة بن العجاج: يَأَلَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا . بَشْمَنَ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

الأصل : عينها ، غايتها .

قال ابن يعيش في شرح المفصل^(١٤٠) : وأنشدوا :

إِنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا أَخْزَى فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا
أَعْرَفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

الأصل : العينينا .

وقال ابن مالك^(١٤١) : وأنشد أبو زيد :

طَارُوا عَلَاهُنْ فَشَلُّ عَلَاهَا وَاشْدُدْ بِمَنْتَى حَقْبِ حَقْوَاهَا
نَاجِيَةٌ وَنَاجِيَا أَبَاهَا

الأصل : حقويها . قال أبو جعفر النحاس : وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية ، إذ كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاها من يرتضى علمه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنصاري وأبو الخطاب الأخفش ، والكسائي ، والفراء ، وأبو عبيد ، وغيرهم^(١٤٢) . وقال الألويسي : وهو أجود الوجوه وأوجهها ، واختاره أبو حيان وابن مالك والأخفش وأبو علي الفارسي ، وجماعة^(١٤٣) . والثاني : أن (إن) بمعنى نعم ، مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير فلم يعطه ، فقال : لعن الله ناقه حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أي : نعم ولعن الله راكبها . وأنشدوا عليه :

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ وَوَقَدْ كَبُرَتْ فَقَلْتُ : إِنَّهُ

أي : فقلت : نعم . وعليه فلا عمل لـ (إن) هنا ؛ لأنها بمثابة (نعم) . وهذا القول اختاره الزجاج ، إذ يقول : " والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد ، وعلي بن إسماعيل ابن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي ، فقبلاه ، وذكرنا أنه أجود ما سمعنا في هذا ، وهو (إن) قد وقعت موقع (نعم) ، وأن اللام وقعت موقعها ، وأن المعنى : هذان لهما ساحران "^(١٤٤) . وقد رد السمين الحلبي^(١٤٥) هذا القول من وجهين : أحدهما : عدم ثبوت إن بمعنى نعم ، وما أورده مؤول..

والثاني : دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ (إن) المكسورة ؛ لأن مثله لا يقع إلا في الضرورة .

وأقول : لا يرد الوجه الثاني على اختيار الزجاج ؛ لأنه إنما أجاز دخول اللام على مبتدأ محذوف ، تقديره : (لهما) ، لا على الخبر ، ثم حذف المبتدأ (هما) . لكن هناك من أنكر هذا القول ؛ لأن (هما) المحذوف لم يحذف إلا بعد أن عرف ، وإذا كان معروفاً فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام ، ويقبح أن تحذف المؤكّد وتترك المؤكّد^(١٤٦) .

والثالث : على تقدير ضمير الشأن ، والأصل : إنه هذان لساحران ، فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع خبر إنّ ، قال أبو حيان : " وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ "^(١٤٧) . والرابع : على جعل لفظة (هذان) مبنية ، إجراء لها مجرى المفرد (هذا) ؛ ليكون المثني كالمفرد ؛ لأنه فرع عليه ، فالعلامة ببناء لا إعراب .

قال ابن هشام في المغني : " واختاره ابن الحاجب ، قلت : وعلى هذا فقرأه (هذان) أقيس ، إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته ، مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران) .. "^(١٤٨) . وهو اختيار ابن تيمية ، قاله في معرض حديثه عن الآية الكريمة^(١٤٩) ، ونقله عنه ابن هشام إذ قال : " واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله - "^(١٥٠) ، وذكر ابن تيمية أن بناء المثني إذا كان مفرداً مبنياً أفصح من إعرابه ، وقال : وقد تفتن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ، ورد القول بأن القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب (إلزام المثني بالألف) ؛ لأن القرآن لم يترل بهذه اللغة .

لعل هذه أشهر التخرجات الواردة في الآية القرآنية ، وهناك أقوال أخرى ممعنة في التكلف ، والتمحل فيها لا يخفى . فمنهم من قال إن الأصل : إنها ذان لساحران ، فـ(إنّ) مع اسمها (ضمير القصة) ، و(ذان) مبتدأ وخبره (لساحران) ، والجملة خبر إنّ ، قال السيوطي : وهو باطل يرسم إنّ منفصلة ، وهذان منفصلة^(١٥١) . وقال الفراء : " إنهم زادوا فيها النون في التثنية ، وتركوا الألف على حالها في الرفع والنصب والجر ، كما فعلوا في (الذي) ، فقالوا (الذين) في الرفع والنصب والجر "^(١٥٢) .

ما أرجحه في تخريج قراءة (إنّ هذان لساحران) :

أروح للنفس في تخريج هذه القراءة الأخذ بالوجه الأول لأنها جاءت على لغة بعض العرب في إلزام المثني بالألف ، وإن كان في محل نصب بـ(إنّ) . قال أبو حيان : " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً ، وهي لغة لكتانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبي الحارث بن كعب وختعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك الكسائي ، ولبي العنبر

وبني المحجم ومراد وعذرة " (١٥٣) . ولا يضر أن أبا العباس المبرد أنكر هذه اللغة ، ولا يجيز مثلها في كلام العرب (١٥٤) ، فهو محجوج بنقل النحاة واللغويين الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب (١٥٥) ، كأبي الخطاب ، وأبي زيد الأنصاري ، والكسائي . وقد قال ابن جني : " ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم - وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط " (١٥٦) .

ولا ينقص من قدرها أن كانت لغة قليلة - كما زعم بعضهم - فثبوتها فاش ، والشأن كما قال المالقي : " والأحسن اللغة القليلة لأنها مسموعة معروفة " (١٥٧) . كما لا ينقض ذلك ما نصّ عليه ابن تيمية من أنها لغة الحارث بن كعب ، وهم أهل بجران ، ولاريب أن القرآن لم يتزل بهذه اللغة ، وإنما نزل بلغة قريش (١٥٨) ؛ لأنه لا يستبعد على القرآن أن يسجل هذه اللغة التي يتحدث بها هذا الكم الهائل من العرب في بعض آياته ، وفي أحد حروفه التي طلبها الرسول - صلى الله عليه وسلم - تيسيراً على أمته ، وتأليفاً لأمة العرب ، لا سيما وهناك قد ثبتت آيات قرآنية رويت على قراءات غير قرشية .

سابعاً : الآية الكريمة في قوله تعالى : ((... لولا أخترتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)) المنافقون ، الآية : (١٠) .

موضع الإشكال :

جزم الفعل (أكن) بعد عطفه على فعل منصوب (فأصدق) ، ولم يتقدم عليه جازم ، كما هو الظاهر في اللفظ . وهذا الإشكال استوقف القراء قديماً ، حتى أن أبا عمرو بن العلاء - وهو شيخ القراء واللغويين - كان يقرأ (فأصدق وأكون) بالنصب ، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو ، كما تسقط حروف المد واللين في (كلمون) ، وأشبه ذلك .. (١٥٩) .

لكن تبقى قراءة (أكن) بالجزم وحذف الواو قراءة متواترة قرأ بها جمهور السبعة ، صرح بذلك أبو حيان في البحر .. (١٦٠) . كما استوقف هذا الإشكال أئمة النحو أيضاً ، فوقفوا عنده ؛ ولأن القرآن عربي ، ذهبوا يلتزمون له نظيراً في كلام العرب ، وقد أثمرت هذه القراءة قاعدتين نحويتين : إحداهما : العطف على المعنى ، ويسمى بالعطف على التوهم في غير القرآن . والثانية : العطف على المحل ، أو بتعبير القدماء (الموضع)

وأول من تناول الآية الكريمة سيبويه ، قال : " وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فأصدق وأكن من الصالحين) ، فقال : هذا كقول زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

فإنما أجروا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء- يقصد (لست بمدرك)- ، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا^(١٦١) . فرأي سيبويه وشيخه الخليل أن هذا من قبيل العطف على التوهم ، أي : على المعنى.

والقول بالتوهم في القرآن الكريم لا يخلو من كلام، قال السمين الحلبي بعدما ساق رأي سيبويه وشيخه الخليل : .. " ونظر سيبويه ذلك بقول زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فخفض (ولاسابق) عطفاً على (مدرك) الذي هو خبر ليس ، على توهم زيادة الباء فيه ؛ لأنه قد كثر جر خبرها بالباء المزيدة ، وهو عكس الآية الكريمة ؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء ، وهنا خفض على توهم وجود الباء ، ولكن الجامع توهم ما يقتضي جواز ذلك ، ولكني لا أحب هذا اللفظ أي (التوهم) مستعملاً في القرآن، فلا يقال : جزم على التوهم؛ لقبحه لفظاً " (١٦٢) " و من النحويين^(١٦٣) من ذهب إلى أن الفعل (أكن) مجزوم عطفاً على محل (فأصدّق)، قالوا : لأن محله الجزم ، إذ لو لم تكن فيه الفاء ؛ لكان مجزوماً ، فلما وردت (أكن) جزمت عطفاً على أصله ، والتقدير عندئذ : إن أحررتني أصدق وأكن .

وذكر ابن عطية أن (أكن) مجزوم عطفاً على الموضع ؛ لأن التقدير: إن توخرتني أصدّق وأكن^(١٦٤) ، وقال : هذا مذهب أبي علي الفارسي^(١٦٥) وقد فرق أبوحيان بين العطف على التوهم (المعنى) ، والعطف على الموضع ، فقال: الفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود . ومثال الأول : هذا ضارب زيد عمرا ، فهذا من العطف على الموضع ، فالعامل هو (ضارب) موجود ، وأثره مفقود ، وهو النصب مفقود . ومثال الثاني: ما نحن فيه ، فإن العامل للجزم مفقود ، وأثره موجود ، وأصرح منه بيت زهير ، فإن الباء مفقودة وأثرها موجود ، ولكن أثرها ما ظهر في المعطوف لا المعطوف عليه ، وكذلك الآية ، ومنه بيت امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

جعلوه من العطف على التوهم ، وذلك أنه توهم أنه أضاف (منضج) إلى (صفييف) فعطف (قدير) على (صفييف) بالجر ، توهموا لجره بالإضافة^(١٦٦) . وهو- أي: العطف على الموضع هنا- مردود عند

بعض النحاة ، قال أبو حيان : " وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط ، كقوله تعالى : (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فلا هَادِي لَهُ ، وَيَذَرُهُمْ ..) الأعراف، الآية: [١٨٦] فمن قرأ بالجزم - أي : (يذَرُهُمْ) - عطف على موضع (فلا هادي له) ؛ لأنه لو وقع هنالك فعل كان مجزوماً " (١٦٧) .

وأورد ابن هشام الآية القرآنية في موضعين: أولهما في الجمل التي لا محل لها من الإعراب (١٦٨) ، حيث ذكر منها الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط غير جازم ، ثم قال : قرأ غير أبي عمرو " لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن" بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ، وجزم (أصدق) ، ويسمى العطف على المعنى ، ويقال في غير القرآن : العطف على التوهم ، وقيل : عطف على محل الفاء وما بعدها ، وهو "أصدق" ومحل الجزم ؛ لأنه جواب التحضيض ، ويجزم بأن مقدرة ، وإنه كالعطف على " من يضلّل الله فلا هادي له ويذرههم " بالجزم ، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال : أو جواب طلب .

والموضع الثاني (١٦٩) : في العطف على التوهم ، حيث أشار إلى وقوعه في جميع أنواع الإعراب ، ثم قال : فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو : " لولا أخرتني .. وأكن " ، فإن معنى " لولا أخرتني فأصدق " ومعنى " إن أخرتني أصدق " واحد . وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل (فأصدق) .. ثم ساق ردّاً على رأيهما .

كأنّ هذا يعني أن ابن هشام يرى الآية من قبيل العطف على المعنى ، كراي الخليل وسيبويه ، وهو ما صرح به في نهاية حديثه في الموضع الأول ، حيث قال : وبعد ، فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم . وعلى أية حال ، فالعطف على المحل ، أو على الموضع ، أسلوب عربي ، له شواهد كثيرة ، منها ماسبق ، ومنها ما قاله سيبويه : مما جاء في الشعر من الإجراء على الموضع قول الشاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا (١٧٠)

وعند أبي البقاء العكبري (١٧١) : الفعل (أكن) مجزوم حملاً على المعنى ؛ لكونه جواباً لفعل شرط محذوف ، والتقدير : وإن أخرتني أكن من الصالحين . وهو رأي جيد ، وقول مباشر في الفهم ، وأسهل للدرس اللغوي من التعليقات السابقة ، ولا سيما الحذف وارد في كلام العرب ؛ متى ما دل عليه السياق .

أما قراءة أبي عمرو بن العلاء بنصب (وأكون) - التي أشرت إليها في بداية الحديث عن الآية الكريمة- فقد استظهر لها الأصبهاني^(١٧٢) بقوله: إن الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع، إذ لم يظهر في الموضع إعراب^(١٧٣).

وأقول: إن قراءة الجزم (أكن) واتفاق جمهور القراء عليها، ورسم المصحف بها، مع ما فيها من إشكال نحوي سبق الكشف عنه، إلا أن فيها لطيفة معنوية تمثل جانباً من جوانب الإعجاز البلاغي القرآني، وهي أن هذه القراءة المتواترة ورسم المصحف بها تناسب الموقف والحال الذين تسجلهما الآية، فسياق الآية: (وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) كأن صاحب المقولة - أعاذنا الله وعافانا - قد عاين ما عاين، فهو يبادر الموت، ويسرع لسانه في طلبه، وهو ما يشير إليه حذف ياء المتكلم من "رب"، وتوالي الفتحات "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ"، ولكن الموت يعاجله فيحاول الاختصار عن طريق الجزم والحذف، فيحذف الواو من (أكون)، ولعله يكمل دعوته قبل الموت فيستجيب الله له.. وأتني له هذا؟: (ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها) وأتني له ما يتقدم به؟: (والله خبير بما تعملون) [المنافقون، الآية: ١١].

ثامناً: الآية الكريمة في قوله تعالى: ((يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)) الإنسان، الآية: [٣١].

موضع الإشكال:

لعل وجه الإشكال أن يسأل سائل لماذا نصب (الظالمين)، ولم يسبق في الظاهر بعامل نصب؟ والجواب عند جمهور النحويين أنه منصوب على تقدير فعل محذوف يدل عليه السياق بعده، وقد ساق هذه الآية سيبويه - رحمه الله - في معرض حديثه عما سماه النحويون بعده بباب (الاشتغال)، حيث قال: "هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل" ثم أورد له صوراً منها: رأيت زيدا وعمراً كلمته، قال: " .. وإنما اختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل .. ومثل ذلك قوله عز وجل: (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)، وقوله عز وجل: (وعادا وثمود وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا وكلا ضربنا له الأمثال)، ومثله (فريقا هدى وفريقا حق عليه الضلالة) .." ، وقال: "وهذا في القرآن كثير"^(١٧٤).

وعليه شواهد في العربية ذكرها سيبويه وغيره^(١٧٥)، منها قول الربيع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السَّلَاحَ ولا أُمَلِّكُ رَأْسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرَا
والذئبُ أخصأهُ ، إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا
وقول الشاعر : لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكَهُ فإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجزِعِي
وقول الآخر : إذا ابنُ أبي مُوسَى بلائاً بَلَغْتَهُ فقامَ بفأسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرُ

والنحويون^(١٧٦) يقدرون -هنا- ناصب (الظالمين) الفعل (يعذب) المفهوم من العذاب الوارد في سياق الآية ، ولا يصلح عندهم أن يقدر من الفعل (أعدّ) المفسر له بعده ، كما الحال في الصور الواردة للباب. قال مكي القيسي : " قوله (والظالمين) نصب على إضمار فعل ، أي : ويعذب الظالمين أعد لهم عذابا ؛ لأن إعداد العذاب يؤول إلى العذاب ، فذلك حسن إضمار (يعذب) ، إذ قد دل عليه سياق الكلام ، ولا يجوز إضمار (أعدّ) ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف ، فإنما يضم في هذا وما شابهه فعل يتعدى بغير حرف مما يدل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب"^(١٧٧) ويقول السمين الحلبي : " منصوب على الاشتغال بفعل يفسره "أعد لهم " من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، تقديره : وعذب الظالمين " ^(١٧٨).

وهو كلام الصيمري في التبصرة^(١٧٩) ، واستدل عليه بقول جرير :

أثْعَلَبَةَ الفَوَارِسِ أُمَ رِيَّاحًا عَدَلَتْ بِهَمْ طُهْيَةَ وَالْحَشَابَا

فالناصب لثعلبة فعل في معنى (عدلت بهم) ، تقديره : أقسّ ثعلبة ، أو أذكرت ، أو مثلت ، وما أشبه هذا من التقدير مما يوافق معنى (عدلت بهم) . وقال ابن هشام في المغني : " .. وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا ، أي : يعذب لمناسبة يدخل ، أو ماضيا أي : وعذب ؛ لمناسبة المفسر ، فيه نظر"^(١٨٠) . وقدره الزمخشري بنحو : أوعد ، وكافأ ، وما أشبه ذلك^(١٨١) .

وللفراء تعليل عليل ، حيث قال : " ونصب (الظالمين) ؛ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعد.."^(١٨٢) . وقد رده من قبلنا مكي القيسي ، بعدما نسبه للكوفيين ، فقال : " .. وهذا كلام لا يتحصل معناه"^(١٨٣).

الراجع من الأقوال :

والرأي هو رأي الجمهور بتقدير فعل محذوف دل عليه السياق ، فلا يلتفت لخلافه ، لاسيما وقد نص سيبويه أن نظائر ذلك في القرآن كثير ، منها ما ذكر ، ومنها قوله تعالى : (والأنعامَ خلقها لكم فيها دَفِءٌ..). النحل، الآية: [٥] ، وقوله تعالى : (أبشراً مئاً واحداً تَتَّبِعُهُ..). القمر، الآية: [٢٤] ، وقوله

تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) القمر، الآية: [٤٩] ، وقوله تعالى : (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) النازعات، الآية: [٣٠] . فإضمار الفعل وارد في الكلام العربي و سمة من سماته ، وبذلك نزل القرآن كما لوحظ آنفا .

وسواء أكان المحذوف دل عليه الفعل المذكور ، أم لم يوجد له فعل دال عليه ، فيقدر استنادا على سياق الكلام مثل قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ) النساء، الآية: [١٧١] ، قال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك .. فلذلك انتصب، وحذفوا لكثرة استعمالهم إياه في الكلام^(١٨٤) . وقال سيبويه : " ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : انتهوا خيراً لكم " (١٨٥) .

وقوله تعالى : (قُلْ بَلِّ مَلَّةٌ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا) البقرة: الآية [١٣٥] كأن تقديره : بل اتبع ملة .. الخ .
تاسعاً: الآيات الكرميات : ((وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْنُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ..))
آل عمران، الآية: [١٨٠] . ((..فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ..)) المائدة، الآية: [١١٧] .
((وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ..))
الأنفال، الآية: [٣٢] . ((وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ..)) سبأ ،
الآية: [٦] . ((وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ)) الزخرف ، الآية: [٧٦] . ((.. وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا)) المزل ، الآية: [٢٠] .

موضع الإشكال فيما سبق أنه يلفت انتباهك قوله - تعالى - : (هو خيراً لهم)، (أنت الرقيب)، (هو الحق) ، (هو الحق) ، (هم الظالمين) ، (هو خيراً وأعظم أجراً) . الكلمات المسبوقة بضمائر كان يفترض في ظاهرها أن تكون أخباراً لها فترفع ، غير أنها قرئت بالتواتر منصوبة ، فما توجيه ذلك ؟ علماً أنها ليست في الإشكال على حد سواء ، بل فيها ما هو مشكل ، ومنها ما هو قريب من ذلك ، ولربما أقواها إشكالا آية (سبأ) . ويكاد يتفق النحويون^(١٨٦) على أن هذه الضمائر الواردة في الآيات القرآنية السابقة هي ما يسمى في علم النحو بضمير الفصل عند الجمهور ، والكوفيون القدامى^(١٨٧) يسمونه (عمادا) . والميرد يقول عن ضمير الفصل : إنه زائد ويوجب أن يقع بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر^(١٨٨)

وهو الملاحظ في الضمائر هذه ، حيث وردت بين ما أصله المبتدأ والخبر، المسبوق بفعل ناسخ .

ونصب الأسماء بعد الضمائر بالأفعال الناسخة التي سبقتها: خيراً لـ (كان) في قوله: (إن كان هذا هو الحقّ)، (و كنت أنت الرقيبَ)، (ولكن كانوا هم الظالمين). ومفاعيل ثانية للأفعال: (يحسب)، و(يرى)، و(تجد) في الآيات الأخرى. ومن الشواهد الشعرية لضمير الفصل قوله^(١٨٩):

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهِمْ وَإِنْ كُنْتَ فِي الْحَمْتَى فَكُنْ أَنْتَ أَحْمَقًا

وجمهور النحويين عندهم ضمير الفصل هذا ليس له محل من الإعراب، فاصل بين الاسمين، بينما يعربه الكوفيون توكيداً^(١٩٠). والذي يظهر لي موافقة الجمهور في كون هذا الضمير فصلاً (لا محل له من الإعراب)، خاصة في الآيات الكريمات التي استشهدت بها آنفاً؛ لوقوعه بين جزأي جملة اسمية الركنين المبتدأ فيها منسوخ.

عاشراً : الآيات الكريمات :

((فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)) البقرة ، الآية: [١٩٨].

((أَهْبَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ..)) البقرة ، الآية: [٦١].

((وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ)) التوبة ، الآية: [٢٥].

موضع الإشكال : في الآيات الكريمات الألفاظ : (عرفات) ، (مصر) ، (حنين) ، أسماء ظاهرها أعلام لأماكن مؤنثة ، تأنيثاً لفظياً في (عرفات)، ومعنويًا في : (مصر) و(حنين). والقاعدة في مثل هذا أن تمتنع من الصرف (التنوين) ، لكنها قرئت منونة ، فما السر في ذلك؟ وبادئ ذي بدء نقرر بأن الإشكال في (عرفات) يختلف عما سواها ، بل هي أقواها إشكالا في وجهة نظري ، لذا اختلف النحويون في إعرابها ، قال الزجاج : " وقوله عزوجل : (من عرفات) القراءة والوجه الكسر والتنوين، و(عرفات) اسم جمع لمكان واحد ، ولفظه لفظ الجمع ، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين ؛ لأنه بمثلة (الزيدين) يستوي نصبه وجره ، وليس بمثلة هاء التأنيث ، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحد ، إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً ، وإن أسقطت التنوين، قال امرؤ القيس: تَنَوَّرْتَهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَبْثَرُ بَ أَدْتَى دَارَهَا نَظْرًا عَال

فهذا أكثر الرواية، وقد أنشد بالكسر بغير تنوين، وأما الفتح فخطأ؛ لأن نصب الجمع وفتحه كسر^(١٩١) هذا قول الزجاج ، واعلم - أخي القارئ - أن في الجمع بالألف والتاء المسمى به الواحد نحو (عرفات) و (أدراعات) للنحويين فيه مذاهب :

فذهب الزمخشري إلى أنه منصرف ، صرح بذلك في تفسيره لقوله تعالى : (فإذا أفضتم من عرفات) ، حيث قال : " فإن قلت : هلا منعت للصرف ، وفيها السببان : التعريف والتأنيث ، قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها ، وإما بناء مقدرة ، كما في سعاد ، فالتاء في لفظها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير التاء فيها ؛ لأن هذه التاء لا اختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها ، كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت ؛ لأن التاء التي هي بدل من الواو لا اختصاصها بالمؤنث ، كتاء التأنيث ، فأبت تقديرها " (١٩٦) فالتونين عنده للصرف ، لا للمقابلة ، وحالها بعد العلمية كحالها قبلها ؛ لعدم تمحض تأنيثها (١٩٣) وقد ورد في كتاب سيبويه قوله : " عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل ، وهي معرفة " (١٩٤) . ومن النحويين من يرى أن (عرفات) غير منصرف ، ولا يجمع التونين ؛ لأنه للمقابلة لا للتمكن ، ولا الكسرة ؛ لأنها مشتركة ، ولا يجمع إلا المختصة (١٩٥) . وأجاز المراد إسقاط التونين دون الكسرة (١٩٦) . وطائفة أخرى أسقطتهما ، وجعلوا نصبه وجره بالفتحة على القياس الامتناعي ، ذكر ذلك الوجه ابن جني في سر صناعة الإعراب ، فيجره بالفتحة من دون تونين للعلمية والتأنيث ، وأول قول سيبويه السابق بأن مقصوده بقوله : إن " عرفات مصروفة " ، أن فيها تونينا ، كما أن في رجل و فرس تونينا ، قال ابن جني : " .. ألا ترى أن في عرفات من التعريف والتأنيث ما يمنع الصرف ، إلى هذا رأيت أبا علي يذهب ، وبهذا الاستدلال استدلال (١٩٧) . هذا خلاصة ما ذكر في المسألة ، ولك أن تختار منها ما ترتاح إليه نفسك ، والقول بالصرف - هنا - أقرب إلى الواقع اللغوي ، وهو الراجح فيما أراه .. والله أعلم . أما بالنسبة لـ (مصر ، وحنين) فالقاعدة النحوية تميز في مثلهما الوجهين : الصرف مذهبها مذهب المكان ، فالأسماء مذكورة لفظاً ومعنى ، والمنع من الصرف مذهبها مذهب البقعة ، فالأسماء مؤنثة تأنيثاً معنوياً . وقد أنشد الحريري في الملحة (١٩٨) قوله :

وليس مصروفاً من البقاع إلا بقاع حنن في السماع

مثل : حنن ، ومين ، وبدنر ووأسط ، ودأبق ، وحجر

فعلى القول الأول : الصرف ، خرّجت الآيتان : (اهبطوا مصرأ) ، (ويوم حنين) ،

على أن المراد بـ (مصر) اسم بلد مصر ، فصرف ؛ لأنه مذكر سمي مذكراً (١٩٩) ، وقيل المقصود به : مصر من الأمصار ؛ لأنهم كانوا في تيه ، ذكره الزجاج في معاني القرآن (٢٠٠) . ولو أراد به اسماً للبلدة المشهورة لمنعه من الصرف ، كما جاء في قوله تعالى :

(.. أن تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمْ مِمَّصْرَ يَبُوتًا ..) يونس، الآية: [٨٧] ، وقوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَامْرَأَتِهِ ..) يوسف، الآية: [٢١] ، وقوله تعالى: (.. اذْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) يوسف، الآية: [٩٩] ، وقوله تعالى : (.. أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ..) الزخرف، الآية: [٥١]، من دون تنوين . وكذا (حنين) اسم مكان لواد بين مكة والطائف ، قال أبوحيان : " وحنين واد بين مكة والطائف ، قريب من ذي الحجاز ، وصرف مذهباً به مذهب المكان ، ولو ذهب به مذهب البقعة لم يصرف " (٢٠١) ، وعليه أنشد (٢٠٢) لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ
بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

حيث جاءت (حنين) في البيت مجرورة ، وعلامتها الفتحة ، من دون تنوين ، غير مصروفة ؛ لما قصد بها اسماً للبقعة المشهورة .

والذي يظهر لي في مثل هذه الكلمات - المتضمنة أسماء البلدان والأماكن - القول بما ذكره الشيخ الرضي ، في شرحه على الكافية ، حيث قال (٢٠٣) : وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها ، كـ(باهلة) و(تغلب) و(بغداد) و (خراسان) ونحو ذلك، وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتم سلوكوا في صرفها أو ترك صرفها .. أو صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ، كصرفهم ثقيفاً ومعداً وحنيناً ، وترك صرفهم سدوس وخنندف وهجر وعمان .. وكصرفهم وترك صرفهم ثمود ، وواسط ، وقريش .. وإن جهلت استعمالهم فلك فيها الوجهان.

خاتمة البحث :

بعد هذه الجولة النحوية في رياض القرآن الكريم ودراسة بعض آياته أخلص إلى القول بما يأتي :

- ١- أن لغتنا العربية التي قد تكفل الله بحفظها بتزيله الحكيم وكلامه الرباني الجميد لاتعارض - والحال كذلك- مع أي كتاب الله في قواعدها اللغوية ، هذا إذا تأكد لنا أن كتاب الله (القرآن الكريم) كان ولا يزال المصدر الأول للتقعيد النحوي في الدراسات اللغوية على مرّ العصور.
- ٢- أن الإعجاز القرآني اللغوي لا يقل شأناً عن إعجازه البلاغي والعلمي ، مما يجد القارئ فيه روعة اللغة وجمالها ، وأن اللغة العربية بسعتها ومرونتها قادرة على احتواء كل أسلوب جديد ، أو كل مشكل يظنه الناظر لأول وهلة كذلك.

٣- أن القرآن الكريم قد علا بأسلوبه وسما ببيانه درجة استيعاب ما لا يستساغ في غيره من حديث البشر، الأمر الذي جعل العرب لا يشعرون بخروج بعض أساليبه على مألوف لسانهم ، ومشهور كلامهم .

٤- الإشادة بجهود علمائنا الأوائل في خدمة القرآن الكريم واللغة العربية ، حيث بدا ذلك جلياً في دراسة ما سبق من آي القرآن الكريم ، واستنباط المسائل النحوية الدقيقة منها ، والوقوف على ما أشكل إعرابه ، وصرف ما يتبادر إلى الذهن من لبس ونحوه ، تسهيلاً لقراءة القرآن، وفهم معانيه من خلال معرفة وجوه الإعراب المختلفة في الآيات القرآنية .

٥- أن النحويين لم يكونوا يعمأى عن القرآن وقراءاته ، بل تعاونوا مع القراء في خدمة كتاب الله الكريم، فهم بصدد توثيقه إعراباً والتزاماً في قراءاته على الصورة التي نزل بها ، وربطاً له بلسانه الذي نزل به "بلسان عربي مبين" ، وإن خالف قواعدهم العامة التي بنوها على ما كثر وشاع في القرآن أولاً، وعلى ألسنة العرب ثانياً .

هوامش البحث :

- (١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/١٦٦ .
- (٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١/١١١ .
- (٣) ينظر البحث ص ٣١ .
- (٤) ينظر البحث ص ٢١ .
- (٥) ينظر البحث ص ٨ .
- (٦) الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٨٢ .
- (٧) الإتيقان ١/١٨٣ .
- (٨) المصاحف لأبي داود السجستاني ص ٤١ .
- (٩) المصاحف ص ٤١ .
- (١٠) المصاحف ص ٤٢ .
- (١١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٠ .
- (١٢) الإتيقان في علوم القرآن ١/١٨٣ .
- (١٣) جامع البيان للطبري ٩/٣٩٧-٣٩٨ .
- (١٤) البحر المحيظ لأبي حيان ٣/٣٩٥-٣٩٦ .
- (١٥) المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شعبة ص ٣٧٩-٣٨٠ .

- (١٦) المقنع في رسوم الأمصار لأبي عمرو الداني ص ١٢٠ .
- (١٧) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٦٤ .
- وانظر كلام ابن تيمية - رحمه الله - مطولا في مجموع الفتاوى ٢٤٨/١٥ وما بعدها .
- (١٨) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٦-٥٧ .
- (١٩) الإقتان في علوم القرآن ١٨٣/١-١٨٤ .
- (٢٠) الإقتان ١٨٤/١ .
- (٢١) الإقتان ١٨٤/١ .
- (٢٢) الإقتان ١٨٤/١ .
- (٢٣) انظر : المصاحف ص ٤١-٤٢ .
- (٢٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني ص ١٢٠ .
- (٢٥) مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح ص ٩١ .
- (٢٦) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ١٥/٦ .
- (٢٧) اقتصر البحث على الآيات القرآنية التي تخالف قراءتها القاعدة الإعرابية المدونة في كتب النحويين مخالفة قد يظنها بعضهم أمّا لحن أو خطأ في القرآن الكريم ، أما إذا كانت الآية تتضمن شاهدا نحويا ، أو تأويلا نحويا أو صرفيا ، وتندرج تحت القاعدة العامة ، فلم يتطرق لها البحث ، وقد كفانا مؤونة ذلك الباحثون قديما وحديثا .
- (٢٨) جامع البيان ٣٩٤/٩ .
- (٢٩) معاني القرآن وإعرابه ١٣١/٢ .
- (٣٠) انظر على سبيل المثال :
- تأويل مشكل القرآن ٥٣،٥٢ ، مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢١٣/١ ، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، البحر المحيط لأبي حيان ٣٩٦،٣٩٥/٣ .
- (٣١) معاني القرآن وإعرابه ١٣١/٢ .
- (٣٢) جامع البيان ٣٩٦/٩ .
- (٣٣) أمالي ابن الشجري ١٠٣/٢ ، الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون للسمن الحلبي ١٥٤/٤ .
- (٣٤) مفاتيح الغيب تفسير الرازي ١٠٨/١١ .
- (٣٥) أمالي ابن الشجري ١٠٣/٢ .
- (٣٦) جامع البيان ٣٩٧/٩ .
- (٣٧) الدر المصون ١٥٥/٤ .
- (٣٨) انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١ ، ٢١٣ .
- (٣٩) مشكل إعراب القرآن ٢١٣/١ .

- (٤٠) جامع البيان ٢٩٩/٩ .
- (٤١) جامع البيان ٣٩٥/٩ .
- (٤٢) الكتاب ٦٤/٢ .
- (٤٣) الكتاب ٦٦-٦٥/٢ .
- (٤٤) الكتاب ٦٤/٢ .
- (٤٥) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٤٦٨/٢ .
- (٤٦) إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٨٥/١ .
- (٤٧) معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢ .
- (٤٨) معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢ .
- (٤٩) الكشف للزمخشري ٥٨٢/١ .
- (٥٠) شرح شذور الذهب ص ٧٦ .
- (٥١) معاني القرآن للقراء ١٠٧/١ .
- (٥٢) الدرالمصون ١٥٣/٤ .
- (٥٣) الدرالمصون ١٥٤/٤ .
- (٥٤) المحرر الوجيز ٣٠٨/١ .
- (٥٥) الكتاب ٦٦/٢ .
- (٥٦) الدر المصون ٢٥٠/٢ .
- (٥٧) البحر المحيط ٣٩٥/٣ .
- (٥٨) تفسير المنار للشيخ رشيد رضا ٦٤/٦ .
- (٥٩) روح المعاني ٤٧/٢ .
- (٦٠) البحر المحيط ٣٩٥/٣ ، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا ص ٤٤٥ .
- (٦١) الكتاب ٧٠/٢ .
- (٦٢) الكتاب ١٥٠/٢ .
- (٦٣) الكتاب ١٥٠/٢ .
- (٦٤) الكشف ٢٩٧/٤ .
- (٦٥) معاني القرآن للأخفش ٧٤٥/٢ .
- (٦٦) معاني القرآن للقراء ٢٩٨-٢٩٩/٣ .
- (٦٧) انظر : ملحة الإعراب للحريري ص ٢٩٣ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ٢٤٨/٣ ، شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ١١٦/٢ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٥٣/٣ .

- (٦٨) شرح الرضي على الكافية ٣١٧/١ .
- (٦٩) شرح قطر الندى لابن هشام ص ٤٠٨ .
- (٧٠) كشف المشكل للحيدرة اليميني ٦١٧/١ .
- (٧١) انظر : همع الهوامع للسيوطي ١٥/٢ .
- (٧٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٤/٣ .
- (٧٣) البحر المحيط ٢٢٢/٢ .
- (٧٤) المحرر الوجيز لابن عطية ٢١٥/٢ .
- (٧٥) التبيان في إعراب القرآن ١٨٦/١ .
- (٧٦) أوضح المسالك ١٤٥/٢ .
- (٧٧) معاني القرآن للأخفش ٣٧١، ٣٧٢/١ .
- (٧٨) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/١ .
- (٧٩) الجامع لأحكام القرآن ١٧٤/٣ .
- (٨٠) التذليل والتكميل ٣٦، ٣٥/٤ .
- (٨١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٥/٢ .
- (٨٢) التبيان في إعراب القرآن ١٨٧/١ .
- (٨٣) الجامع لأحكام القرآن ١٧٤/٣ .
- (٨٤) جامع البيان ٥١١/٢ .
- (٨٥) معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/١ .
- (٨٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/١ .
- (٨٧) التبيان في إعراب القرآن ١٨٧/١ .
- (٨٨) معاني القرآن وإعرابه ٣١٥/١ - ٣١٦ .
- (٨٩) الكشاف ٣٧٢/١ .
- (٩٠) التبيان في إعراب القرآن ١٨٦/١ .
- (٩١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١١٨/٣ .
- (٩٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧٤/٣ .
- (٩٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٢/١ ، معاني القرآن وإعرابه ١٥٤/٢ ، الكشاف ٥٩٨، ٥٩٧/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١ ، البحر المحيط ٤٣٧/٣ - ٤٣٨ .
- (٩٤) معاني القرآن وإعرابه ١٥٤/٢ .
- (٩٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٩/١ ، البحر المحيط ٤٣٨/٣ .

- (٩٦) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.
- (٩٧) التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١. وينظر : الكشف ٥٩٧/٢.
- (٩٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٤/٢ ، حاشية السيد الشريف على الكشف ٥٩٧/٢ .
- (٩٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢، الإنصاف ١٨٥/١-١٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٨، شرح التصريح ٢٢٩/١ .
- (١٠٠) الكتاب ١٥٥/٢.
- (١٠١) الكتاب ١٥٦/٢.
- (١٠٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٢١٠/١، التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١، أوضح المسالك ٣٢٠/١، مع الهوامع ٢٩٠/٥.
- (١٠٣) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص ٣١، ونشره عبد القادر أحمد عطا تحت مسمى : أسرار التكرار في القرآن الكريم .
- (١٠٤) انظر في المراجع السابقة تحت الهامشين : (٩٩)، (١٠٢).
- (١٠٥) هي قراءة ابن عباس وعبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو . انظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٢٠، فتح القدير للشوكاني ٣٠٠/٤، الفتوحات الإلهية للشيخ الجمل ٤٥٤/٣ .
- (١٠٦) شرح التصريح على التوضيح ٢٢٩/١ .
- (١٠٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥١/١، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢٢٩/١.
- (١٠٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢، أسرار العربية ص ١٥٣، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢١٢/١، شرح التصريح ٢٢٨/١، مع الهوامع ٢٩٠/٥.
- (١٠٩) معاني القرآن للأخفش ٤٧٣/٢.
- (١١٠) معاني القرآن للفراء ٣١١/١.
- (١١١) انظر : أمالي ابن الشجري ١٧٦/٣-١٧٧، الإنصاف ١٨٥/١-١٨٨ .
- (١١٢) معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢.
- (١١٣) التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.
- (١١٤) معاني القرآن ٣١٢/١ .
- (١١٥) مشكل إعراب القرآن ٢٣٣/١ .
- (١١٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١، التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.
- (١١٧) نصّ على ذلك ابن هشام في كتابه (معني اللبيب ص ٦١٧-٦١٨)، حيث قال : " .. وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما أن خير (إنّ) محذوف أي : مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر، ويشهد له قوله :

- خليلي هل طب فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالمهوى ذفان
ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني ، وإنما الكثير العكس .
والثاني : أن الخبر المذكور لـ(إنّ) ، وخبر (الصائبون) محذوف ، أي : كذلك ، ويشهد له قوله :
فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بما لغريب
إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو : لقائم زيد ، ويضعفه تقدم الجملة المعطوفة على بعض
الجملة المعطوف عليها " .
(١١٨) منقول من كتاب : تأويل ثلاث آيات متشابهات (آيات الصابئين) للدكتور أحمد حسن فرحات ،
ص ٥٨ . وقد وثقه من : تفسير الراغب ، ورقة ٣٣١ (نسخة تركية)
(١١٩) الفتوحات الإلهية ٥١١/١ .
(١٢٠) قد ورد حذف النون في الرفع ، ومن ذلك قراءة أبي عمرو : " قالوا ساحران تظّاهرا بتشديد الظاء ،
وقول النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى
تحابوا " ، وقول أبي طالب :
فإن يك قوم سرهم ما صنعتهم سيحتلبوها لاقحا غير باهل
ينظر : شرح التسهيل ٥٣/١ ، شواهد التوضيح ص ١٧٣ .
(١٢١) الكتاب ٩٩/٣ .
(١٢٢) معاني القرآن ٧٧/٢ .
(١٢٣) الكشاف ٣٧٨/٢ .
(١٢٤) انظر: التبيان ٧٦٩/٢ ، البحر المحيط ٤٢٦/٥-٤٢٧ .
(١٢٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/٣ .
(١٢٦) الكتاب ٨/٣ . وانظر: المحرر الوجيز ٣٣٨/٣ ، البحر المحيط ٤٢٦/٥ .
(١٢٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٣٨/٣ ، البحر المحيط ٤٢٦/٢ ، ورأي المراد في المقتضب ٨٢/٢ .
(١٢٨) انظر: التبيان ٧٦٩/٢ ، البحر المحيط ٤٢٧/٥ .
(١٢٩) المحرر الوجيز ٣٣٨/٣ ، البحر المحيط ٤٢٦/٥ .
(١٣٠) المقتضب ٨٢/٢ .
(١٣١) انظر هذه القراءات في: معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣ ، الكشف عن وجوه
القراءات السبع ٩٩/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، البحر المحيط ٢٣٨/٦ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٤٥٦ .
(١٣٢) جامع البيان ١٣٧/١٦ .
(١٣٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٠٠/٢ .
(١٣٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/٣ .

- (١٣٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥/٢٤٨، الكشاف ٢/٥٤٣.
- (١٣٦) منقول بتصريف من شرح شذور الذهب ص ٦٥ وما بعدها ، وانظر مثلاً: شرح المفصل ٣/١٢٨-١٣٠، شرح التسهيل ١/٦٢، ٦٣، التبيان ٢/٨٩٤، التذيل والتكميل ١/٢٤٥-٢٤٨، الدر المصون ٨/٦٦-٦٧.
- (١٣٧) الحديث في سنن النسائي ٣/٢٣٠ ، وفي حاشيته فسّره السيوطي على لغة من ينصب المثنى بالألف .
- (١٣٨) معاني القرآن ٢/١٨٤.
- (١٣٩) انظر في المراجع السابقة تحت هامش (١٣٦).
- (١٤٠) شرح المفصل ٣/١٢٩. وللشيخ محمد محيي الدين رأي في الشاهد المذكور ، يقول : " واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصده " ومنخرين " بالياء ، على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت " والعينانا " بالألف في موضع النصب ، ثم يقول في نفس البيت " ومنخرين " بالياء . وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة ، أو فيما يشبهها ، فإن العربي القح لا يتكلم بغير لغته .. حاشية الشيخ على أوضح المسالك ١/٦٠-٦١.
- (١٤١) شرح التسهيل ١/٦٣.
- (١٤٢) الجامع لأحكام القرآن ١١/٢١٦.
- (١٤٣) روح المعاني ١٦/٢٢٣.
- (١٤٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٢.
- (١٤٥) الدر المصون ٨/٦٣.
- (١٤٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١١/٢١٩، مغني اللبيب ص ٧٩٣.
- (١٤٧) البحر المحيط ٦/٢٥٥. وينظر: مغني اللبيب ص ٥٧.
- (١٤٨) مغني اللبيب ص ٥٨.
- (١٤٩) مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٥ - ٢٦٤ .
- (١٥٠) شرح شذور الذهب ص ٧٠ .
- (١٥١) انظر: الدر المصون ٨/٦٦ ، الإيقان في علوم القرآن ١/١٨٢.
- (١٥٢) معاني القرآن ٢/١٨٤. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٢.
- (١٥٣) البحر المحيط ٦/٢٥٥ .
- (١٥٤) المقتضب ٢/٨٢ ، التذيل والتكميل ١/٢٤٧.
- (١٥٥) انظر: التذيل والتكميل ١/٢٤٧، الدر المصون ٨/٦٧.
- (١٥٦) المحتسب في تبين وجوه القراءات لابن جني ١/٢٣٦.
- (١٥٧) رصف المباني ص ١١٧.

- (١٥٨) راجع البحث ص ٢٤ .
- (١٥٩) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦ .
- (١٦٠) البحر المحيط ٢٧٥/٨ . وانظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤١٧ ، ٦٣٧ .
- (١٦١) الكتاب ١٠٠/٣ - ١٠١ .
- (١٦٢) الدر المصون ٣٤٥/١٠ .
- (١٦٣) انظر: معاني القرآن للقرآني ١٦٠/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١٧٨/٥ ، الكشاف ١١٢/٤ ، البحر المحيط ٢٧٥/٨
- (١٦٤) المحرر الوجيز ٣١٥/٥ . وينظر: البحر المحيط ٢٧٥/٨ ، الدر المصون ٣٤٤/١٠ .
- (١٦٥) قال أبو علي الفارسي في الحجة : " من قال : (فأصدق وأكُنْ) عطف على موضع قوله: (فأصدق) ؛ لأن فأصدق في موضع فعل مجزوم ، ألا ترى أنك إذا قلت أخرى (فأصدق) كان جزماً " . الحجة ٤/٤ . وينظر المراجع السابقة في هامش (١٦٤) .
- (١٦٦) البحر المحيط ٢٧٥/٨ .
- (١٦٧) البحر المحيط ٢٧٥/٨ .
- (١٦٨) مغني اللبيب ص ٥٥٣ .
- (١٦٩) مغني اللبيب ص ٦٢٠ .
- (١٧٠) شاهد تكرر وروده في : الكتاب ٦٧/١ ، المقتضب ٣٣٨/٢ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ .
- (١٧١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٥/٢ .
- (١٧٢) علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي ، ويلقب بجامع العلوم ، من كتبه البيان في شواهد القرآن ، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات ، توفي سنة ٥٤٣هـ . بغية الوعاة للسيوطي ١٦٠/٢ .
- (١٧٣) كشف المشكلات وإيضاح العضلات ١٣٥١/٢ .
- (١٧٤) الكتاب ٨٨/١ - ٨٩ .
- (١٧٥) انظر : الكتاب ٦٧/١ ، ٨٩ ، المقتضب ٧٦/٢ ، الجمل في النحو للزجاجي ص ٤٠ ، المقتصد للجرجاني ٢٣٧/١ .
- (١٧٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٢٦١/٢ ، الجمل في النحو ص ٤٠ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٥/١ ، مشكل إعراب القرآن ٧٨٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ٨٦/٢ ، البحر المحيط ٤٠٢/٨ .
- (١٧٧) مشكل إعراب القرآن ٧٨٩/٢ .
- (١٧٨) الدر المصون ٦٢٧/١٠ .
- (١٧٩) التبصرة والتذكرة ٣٣٥/١ .
- (١٨٠) مغني اللبيب ص ٥٨٢ - ٥٨٣ .
- (١٨١) الكشاف ٢٠١/٤ .

- (١٨٢) معاني القرآن ٢٢٠/٣ .
- (١٨٣) مشكل إعراب القرآن ٧٨٩/٢ .
- (١٨٤) انظر : الكتاب ٢٨٣/١ ، المقتضب ٢٨٣/٣ .
- (١٨٥) الكتاب ٢٨٢/١ .
- (١٨٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٤٣/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٢٤/١ ، ٢٤١/٤ ، ٣٥٣/٢ ، ٤١١/٢ ، الكشاف ٢٨٠/٣ ، ١٥٥/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٤٧٧/١ ، ١٠٦٣/٢ ، ٦٢٢/٢ . وقال أبوحيان في تفسير الآية (تجدوه عند الله هو خيراً..) : " وقرأ الجمهور (هو خيراً وأعظم أجراً) بنصبهما ، واحتمل (هو) أن يكون فصلاً ، وأن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه) ، ولم يذكر الزمخشري والحوفي وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل ، وقال أبوالبقاء : هو فصل أو بدل أو تأكيد ، فقوله أو بدل وهم ، لو كان بدلاً لطابق في النصب ، فكان يكون (إياه).. " البحر المحيط ٣٦٧/٨
- (١٨٧) انظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١ ، ٣٥٢/٢ .
- (١٨٨) المقتضب ١٠٤/٤ .
- (١٨٩) انظر : كشف المشكل ٣٣٢/١ .
- (١٩٠) انظر : الإنصاف ٧٠٦/٢ ، شرح الرضي ٢٧/٢ .
- (١٩١) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٣/١ .
- (١٩٢) الكشاف ٣٤٨/١ .
- (١٩٣) انظر : شرح الرضي ١٤/١ ، مغني اللبيب ص ٤٥٥ .
- (١٩٤) الكتاب ٢٣٣/٣ .
- (١٩٥) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٩٥-٤٩٦ ، توضيح المقاصد للمرادي ١٠٣/١ ، شرح التصريح ٨٢/١ ، شرح الأشموني ١٠٤/١ .
- (١٩٦) المقتضب ١٠٤/٤ .
- (١٩٧) سر صناعة الإعراب ٤٩٦/٢ .
- (١٩٨) شرح ملحمة الإعراب ص ٣١٦ .
- (١٩٩) معاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١ .
- (٢٠٠) معاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١ .
- (٢٠١) البحر المحيط ٢٤/٥ .
- (٢٠٢) البحر المحيط ٢٤/٥ .
- (٢٠٣) شرح الرضي ٥٢/١ منقول بتصرف .

ثبت بالمصادر والمراجع:

أبو زرعة، عبد الرحمن بن زنجلة: حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

أبو شهبه، محمد محمد: المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، دراسة وتحقيق الدكتور محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاه.

الإشبيلي، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي (٤٢)، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (مطبوع بمامش حاشية الصبان على شرح الأشموني) رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت.

الألوسي، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة التجارية الكبرى، مصطفى محمد، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

الأندلسي، أبوحيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالنواب، طبع المدني، ط ١ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة. البحر

الحيط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط ١ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

الأنصاري، ابن هشام جمال الدين بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. شرح

قطر الندى وبل الصدى، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٤هـ. مغني اللبيب عن

- كتب الأعراب ، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب (شرح عليه) للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .
- البناء ، أحمد بن محمد : إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، ١٩٧٨م.
- الجرجاني ، السيد الشريف علي بن محمد : حاشية السيد الشريف علي الكشاف (مطبوع بهامش الكشاف للزمخشري) ، دار الفكر .
- الجرجاني ، عبد القاهر : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م (منشورات وزارة الثقافة والإعلام).
- الجمال ، سليمان بن عمر العجيلي : الفتوحات الإلهية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ابن جني ، عثمان أبو الفتح : سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلي ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الحريري ، القاسم بن علي : شرح ملححة الإعراب ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م.
- الحيدرة ، علي بن سليمان : كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ، مطبعة إرشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .
- ابن عقالويه : مختصر في شواذ القرآن ، عني بنشره برجستراسر ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة .
- الداني ، أبو عمرو : المقنع في رسم مصاحف الأنصار ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، القاهرة ١٩٧٨م
- الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر : مفاتيح الغيب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- رضا ، محمد رشيد : تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- رضي الدين : شرح الكافية في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

- أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- الزجاجي ، أبو القاسم : الحمل في النحو ، حققه وقدم له علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م .
- الزخشي ، محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- السجستاني ، أبو بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث : المصاحف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .
- سيبويه ، عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
- السيوطي ، جلال الدين : الإتقان في علوم القرآن ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .
- الشوكاني ، محمد بن علي : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، دار الفكر للطباعة والنشر .
- الصالح ، صبحي : مباحث في علوم القرآن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٥م .
- الصيمري ، أبو محمد عبدالله بن إسحاق : التبصرة والتذكرة ، تحقيق أحمد مصطفى علي الدين ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .
- الطبري ، ابن جرير : جامع البيان ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م .
- العاصمي النجدي ، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .

- العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين: إعراب القراءات الشواذ ، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر عيسى الحلبي وشركاه .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .
- العلوي ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة : أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٨٥ م .
- العلمي ، ياسين بن زين الدين : حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ، (مطبوع على هامش شرح التصريح) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الغرناطي، ابن عطية : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق وتعليق : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ، السبد عبدالمتعال السيد إبراهيم ، مؤسسة دار العلوم ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
- الفارسي ، أبو علي : الحجة للقراء السبعة ، حققه: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، راجعه: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
- الفراء ، يحيى بن زياد : معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .
- فرحات ، أحمد حسن : تأويل ثلاث آيات متشابهات (آيات الصابئين) ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم : تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
- القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري : الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢ هـ ، ١٩٥٢ م .
- القيسي ، أبو محمد مكّي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، تحقيق الدكتور: محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .

- مشكل إعراب القرآن ، تحقيق محمد صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م .
- الكرماني ، محمود بن حمزة بن نصر: البرهان في توجيه متشابه القرآن - تحقيق عبد القادر أحمد عطا باسم أسرار التكرار في القرآن- النصر للطباعة ، القاهرة، ١٩٧٧م .
- المالقي ، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ار القلم، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- ابن مالك ، محمد بن عبدالله: شرح التسهيل ، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- المبرد ، محمد بن يزيد: المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- ابن مجاهد ، أبو بكر: السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٨٠م .
- المرادي ، ابن أم قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- النحاس ، أبو جعفر: إعراب القرآن ، تحقيق الدكتور زهير غازي زهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .
- النسائي ، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب: سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ ، ١٩٣٠م .
- ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .